ملحق الكتروني تصدره جريدة «العدالة» اليومية، يهتم بترويج الافكار والمفاهيم
لتحرير القدس واراضينا المحتلة، ومقاومة الصهيونية والهيمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

((إنّ هذه امَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ))

((وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ * إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ * وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ * وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا.))

((وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولاً . ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا.))

ملحق العدالة

وحدة الساحات | أصالة الوعي | تكامل المسؤوليات

العدد 21 -الخميس 16 تموز 2026

ان ما يتم نشره في الملحق يمثل رأي الكاتب ولا يعبر بالضرورة عن رأي (العدالة)

رؤية

ارتأت هيئة تحرير جريدة «العدالة» إصدار ملحق دوري يتناول القضايا الفكرية ذات الأبعاد المعرفية والتأسيسية والتحليلية المعمقة. فهناك حقيقة واضحة وهي ان تطور الاعلام وسرعة انتشاره، وتعدد وسائله قد راكم مفاهيم تعتمد الكم على حساب النوع. وتعتمد التبسيط والتعابير الشعبوية وسعة النشر والترويج على حساب سلامة المفاهيم وصحة بناءاتها ودقة معلوماتها. ولاشك ان ذلك قد اثر ويؤثر في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والحقوقية والوطنية. بل هو يؤثر على الحصانات الفردية والجماعية والمجتمعية. فيسهل على قوى الاستغلال والشر والاستعمار التلاعب والاختراق بمشاعر الناس وعواطفهم لتمرير مخططاتهم وتحقيق اهدافهم.

لقد كشف «طوفان الأقصى» حقيقة لم تكن خافية لكنها لم تظهر بالوضوح الذي ظهرت عليه بعد السابع من تشرين اول (اكتوبر) ٢٠٢٣. كشفت ان قضية فلسطين هي ليست قضية تحرير ارض سليبة عربية او إسلامية فحسب. بل هي قضية تحرير فكر وتاريخ وعلاقات ووعي على صعيد عالمي، وليس على صعيد محلي فقط. فالصهيونية والاستعمار والهيمنة والمعايير المزدوجة والاستغلال والليبرالية والجندرية والفصل العنصري والإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الأفراد والشعوب كل مترابط. فهناك وعي مغرض سقيم يسعى الطغاة والمستغلين نشره وترويجه. وهناك وعي هادف سليم يسعى المخلصون ترسيخه وحمايته. ونحن سنبذل جهدنا لان نؤدي ولو بمساهمة بسيطة في خدمة الوعي الجاد والسليم بنقل الكثير من الكتابات والمقالات الواعية المفيدة التي ينتفع بها الجميع وليس جهة او بلد واحد. فوحدة الساحات وتعميق الوعي وتحمل المسؤليات لا تخص ساحة واحدة بل تخص البشرية كلها.

هيئة تحرير العدالة

فهرست

العراق يُشلّ استراتيجية أمريكا الحربية بأكملها ٥
البروفيسور جيانغ شيوكين

بين إعادة هندسة الامن الإقليمي وإعادة تعريف السيادة: ١٣
د. رلى الحروب

الحرب في مرحلة الحسم، وعالمية النموذج الإيراني ٢٧
السيد عادل عبد المهدي

الروس-الفايكنغ وعولمة عام ٩٠٠ ميلادية:
طريق الفضة من بيركا إلى بغداد. ٤١
حسين العسكري

صنعت الصين رقائق، قال الجميع إنها مستحيلة ٥١
Gain Theory

ملحق
العدالة

ملحق الكتروني تصدره جريدة «العدالة» اليومية، يهتم بترويج الافكار والمفاهيم لتحرير القدس واراضينا المحتلة، ومقاومة الصهيونية والهيمنة

صاحب الامتياز: السيد عادل عبد المهدي

مدير التحرير: د.علي الشاطي

التصميم: العدالة

ALADALAEDITOR@YAHOO.COM

ALADALANEWS.NET

الوان المقالات:

- مكتوبة
- محكية
- مترجمة

لفتح المكتبة الرقمية، كتب مختارة (PDF) اضغط على الرابط الاتي.

https://aladalanews.net/adala-books/

البروفيسور جيانغ شيوكين

٢٠٢٦/٦/١١

المصادر:

Iraq Just Crippled America›s Entire War Strategy

العراق يُشلّ استراتيجية أمريكا الحربية بأكملها

لماذا لا يزال العراق أحد أهم الدول استراتيجياً في الشرق الأوسط؟

"دعوني أسألكم شيئًا بسيطًا جدًا: متى كانت آخر مرة أجبرت فيها دولة لا تمتلك حاملات طائرات، ولا أسلحة نووية، ولا شبكة استخبارات عبر الأقمار الصناعية، ولا بحرية للمياه الزرقاء، أقوى قوة عسكرية في تاريخ البشرية على أن تحزم أمتعتها وتعود إلى الوطن؟"

فكروا في ذلك: ليس من خلال هزيمة عسكرية، وليس من خلال معاهدة سلام وُقعت على طاولة رسمية في جنيف، بل من خلال عملية بطيئة، مرهقة، بيروقراطية، تشريعية، من خلال تصويتات في البرلمان، ومن خلال مؤتمرات صحفية لرؤساء الوزراء، ومن خلال التطبيق الهادئ والمتواصل للضغط السياسي، حتى جاء يوم اضطرت فيه أغلى آلة عسكرية جرى تجميعها على هذا الكوكب إلى المغادرة ببساطة.

ذلك البلد هو العراق: وما حدث هناك للتو ليس قصة عن انسحاب القوات.

إنها قصة عن الانهيار البنيوي لمدى النفوذ الإمبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط: ولا أحد في واشنطن يريد أن يقول ذلك بصوت مرتفع.

إليكم ما يسيء الناس فهمه بشأن القوة العسكرية الأمريكية: إنهم ينظرون إلى حاملات الطائرات ويرون القوة.

وينظرون إلى طائرات إف-٣٥ وأسطول الطائرات المسيّرة وقوات العمليات الخاصة: ويستنتجون أن أمريكا لا تُقهر، لكن هذه ليست الطريقة التي تعمل بها الإمبراطوريات.

فالإمبراطوريات لا تسقط لأنها تخسر المعارك: إنها تسقط لأنها تفقد الإذن بالقتال، والعراق سحب هذا الإذن للتو.

دعونا نعود إلى البداية: في عام ٢٠٠٣ غزت الولايات المتحدة العراق استنادًا إلى ما نعرف الآن أنه كان ذرائع ملفقة، أسلحة دمار شامل لم تكن موجودة أبدًا، وعلاقة بتنظيم القاعدة لم تكن حقيقية أبدًا.

أما ما كان حقيقيًا فهو المنطق الاستراتيجي الكامن وراء ذلك: فكرة أن السيطرة على العراق تعني السيطرة على قلب الشرق الأوسط، وتدفقات النفط، وخطوط الإمداد، والجغرافيا الواقعة بين إيران والبحر المتوسط.

لم يكن العراق مجرد دولة بالنسبة للاستراتيجيين الأمريكيين: بل كان موقعًا على رقعة شطرنج.

كان قاعدة: وكان منصة تستطيع من خلالها إسقاط القوة في كل اتجاه.

شمالًا نحو تركيا، وغربًا نحو سوريا والأردن، وشرقًا نحو إيران، وجنوبًا نحو السعودية والكويت والخليج الفارسي.

لمدة عشرين عامًا احتفظت أمريكا بذلك الموقع: عشرات الاف الجنود، ثم أكثر، ثم أقل، ثم أكثر من جديد.

حاضرون دائمًا: ومندمجون دائمًا داخل الجيش العراقي.

وكانوا يديرون دائمًا المستشارين والمدربين وعمليات الاستخبارات من قواعد في عين الأسد، وفي مطار بغداد، وفي أربيل في كردستان.

وقد منح التحالف ضد داعش هذا الوجود اسمًا جديدًا، ومبررًا جديدًا، وغطاءً قانونيًا جديدًا: ولفترة طويلة نجح ذلك.

كان العراق منقسمًا أكثر من اللازم، ومعتمدًا أكثر من اللازم، وعالقًا أكثر من اللازم بين واشنطن وطهران لكي يرد بقوة حقيقية.

لكن شيئًا ما تغيّر: وهذا التغير لم يبدأ بمعركة.

بداية تغيير مسار العراق نحو التخلص من الهيمنة الامريكية

لقد بدأ بتصويت.

"في يناير ٢٠٢٠، وبعد أن اغتالت الولايات المتحدة الجنرال الإيراني قاسم سليماني على الأراضي العراقية، دون طلب إذن بغداد، ودون إبلاغ الحكومة العراقية، وعلى طريق مطار في بلد كانت أمريكا تدّعي أنها تساعده، صوّت البرلمان العراقي على طرد القوات الأمريكية".

وكان ينبغي أن تكون تلك اللحظة هي اللحظة التي تدرك فيها واشنطن أن شيئًا جوهريًا قد تغيّر.

لكن بدلًا من ذلك، هددت إدارة ترامب العراق بالعقوبات.

وقال وزير الخارجية بومبيو إن التصويت بلا معنى.

وقالت أمريكا للحكومة ذات السيادة بشكل أساسي: يمكن لبرلمانكم أن يصوّت كما يشاء، وسنبقى على أي حال.

فكروا فيما كشفته تلك اللحظة.

فكروا في الرسالة التي أرسلتها، ليس إلى العراق فقط، بل إلى كل دولة في العالم كانت تراقب.

والآن، دعونا ننتقل سريعًا إلى اليوم: رئيس الوزراء العراقي ، الجالس في بغداد، يقول للعالم بهدوء شديد: لا يوجد داعش، لقد انتهى مبرر وجودكم، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٦ سترحلون.

وهنا الأمر اللافت: وافقت أمريكا.

وأصدر البنتاغون بيانًا.

وبدأت القوات بالانسحاب من عين الأسد.

وتراجعت القوات من بغداد.

وأقوى جيش على وجه الأرض يفعل بالضبط ما طلب منه سياسي عراقي أن يفعله.

العراق درع للشرق الاوسط

ومع ذلك، لا يكاد أحد في الإعلام الغربي يطرح السؤال البديهي: ماذا يعني هذا للبنية الكاملة للقوة الأمريكية في المنطقة؟

لأن هذا ما يجب أن تفهموه بشأن الاستراتيجية العسكرية: القاعدة ليست مجرد مبنى.

والوجود العملياتي المتقدم ليس مجرد القوات المتمركزة هناك.

بل يتعلق بما يتيحه ذلك الوجود.

إنه يتعلق بالقدرة على التحرك بسرعة، والاستجابة للأزمات، وإسقاط القوة قبل أن يتمكن الخصم من تنظيم رد مضاد.

عندما كانت أمريكا تمتلك عشرين قاعدة عبر العراق، كانت تستطيع تهديد الجناح الغربي لإيران.

وكانت تستطيع مراقبة خطوط الإمداد الإيرانية التي تمر عبر الأراضي العراقية إلى سوريا ولبنان.
وكانت تستطيع اعتراض شحنات الأسلحة المتجهة إلى حزب الله.
وكانت تستطيع المراقبة.
وكانت تستطيع التعطيل.
وكانت تستطيع الردع.

"وهذا ما يسميه الاستراتيجيون العسكريون حرمان الخصم من المجال.
ليس فقط أن تشغل أنت المساحة،
بل أن تمنع خصمك من استخدامها بحرية.
وعندما تختفي تلك القواعد، فإن تلك القدرة لا تنكمش فقط.
بل تنهار."

لأنك لا تستطيع استنساخ ما يمنحك إياه الوجود البري من حاملة طائرات جالسة في الخليج الفارسي.
يمكنك أن تقصف من الخليج.
ويمكنك أن تطلق صواريخ كروز من الخليج.
لكنك لا تستطيع إدارة شبكات استخبارات.
ولا تستطيع الحفاظ على العلاقات المحلية.
ولا تستطيع تموضع قوات العمليات الخاصة للاستجابة السريعة.
ليس من دون قوات على الأرض.
وليس من دون ذلك الوجود المتقدم الذي جعل العراق استمراره مستحيلًا سياسيًا للتو.
وهنا تصبح نظرية الألعاب مثيرة للاهتمام: لقد كانت إيران تلعب لعبة طويلة جدًا هنا.

وليس من قبيل الصدفة أن البرلمان العراقي صوّت على طرد القوات الأمريكية بعد فترة قصيرة من اغتيال سليماني.

وليس من قبيل الصدفة أن الميليشيات المتحالفة مع إيران، وقوات الحشد الشعبي، وجماعات مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، أمضت السنوات التي تلت عام ٢٠٢٠ وهي تنفذ مئات الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد المواقع الأمريكية في العراق.
لم تكن هذه أعمال عنف عشوائية.
بل كانت استراتيجية محسوبة للضغط التدريجي.
اجعل الوجود الأمريكي في العراق مكلفًا سياسيًا.
واجعل كل هجوم صاروخي عنوانًا رئيسيًا في الأخبار.

واجعل عجز الحكومة العراقية عن حماية الجنود الأمريكيين مصدر إحراج وطني.
واجعل مهمة التحالف تبدو أكثر فأكثر بلا جدوى مع تراجع داعش.

ثم، عندما تصبح الظروف مناسبة، ادفع بغداد إلى إضفاء الطابع الرسمي على ما كانت تلك الهجمات قد حققته بالفعل على الأرض.
هذا ليس إرهابًا.
هذه استراتيجية.
وقد نجحت.

قطع الطريق على الولايات المتحدة

والآن، دعونا نتحدث عما يعنيه هذا بالنسبة للموقع الأمريكي الأوسع، لأن العراق لا يوجد في عزلة.

إنه يقع في وسط نظام إقليمي.

وعندما تزيل المرساة العسكرية الأمريكية من ذلك النظام، فإن الهندسة الكاملة تتغير.

لقد ضاعت سوريا بالفعل من النفوذ الأمريكي بأي معنى عسكري حقيقي.

إن الوحدة الصغيرة من القوات الموجودة في شمال شرق سوريا، التي تحرس حقول النفط وتقدم المشورة للقوات الكردية، ليست موقعًا استراتيجيًا.

إنها مجرد حضور رمزي.

أما لبنان فهو عميق داخل فلك إيران من خلال حزب الله، رغم أن حزب الله تلقى ضربات هائلة في عام ٢٠٢٤.

والأردن مستقر في الوقت الحالي، لكنه يقف على حافة سكين مع تزايد الضغوط السياسية الفلسطينية.

وتخوض إسرائيل حربًا متعددة الجبهات استنزفت حتى أكثر داعميها الأمريكيين حماسة.

وفي الخليج، تعمل السعودية والإمارات العربية المتحدة بهدوء وبشكل متواصل على تنويع علاقاتهما، وبناء روابط أوثق مع الصين، وفتح قنوات دبلوماسية مع إيران، والتحوط بطرق كان من غير الممكن تصورها قبل عقد من الزمن.

إن البنية التي بنتها واشنطن بعد حرب الخليج، وفكرة أن التفوق العسكري الأمريكي سيضمن النظام الإقليمي، وأن القواعد الأمامية سترد الخصوم، وأن الحكومات العربية ستبقى معتمدة على الضمانات الأمنية الأمريكية، هذه البنية لا يجري تفكيكها من خلال حدث درامي واحد.

بل إنها تذوب اتفاقًا بعد اتفاق، وانسحابًا بعد انسحاب، وتصويتًا برلمانيًا بعد تصويت برلماني.

وهنا يأتي الجزء الذي لا يريد أحد أن يقوله بشكل مباشر.

لقد كانت استراتيجية الحرب الأمريكية في الشرق الأوسط قائمة دائمًا على افتراض محدد للغاية.

وكان الافتراض هو أن الحكومات المحلية، مهما بلغ استياؤها الخاص من الوجود العسكري الأمريكي، لن تُجبره فعليًا على المغادرة أبدًا، لأنها كانت تحتاج إلى أمريكا أكثر مما كانت أمريكا تحتاج إليها.

ولأن الضمانات الأمنية الأمريكية كانت تساوي أكثر من الكلفة السياسية لاستضافة قوات أجنبية.

ولأنك في اللحظة التي تطرد فيها الأمريكيين تصبح بمفردك.

وأن تكون بمفردك في الشرق الأوسط، محاطًا بالخصوم والتوترات الطائفية والتنظيمات الإرهابية، كان يبدو خطيرًا للغاية بحيث لا يمكن لأي حكومة عقلانية أن تفكر فيه.

أثبت العراق للتو أن ذلك الافتراض كان خاطئًا.

١- طرد العراق القوات الأمريكية ولم ينتهِ العالم.

٢- ولم تغزُ إيران العراق.

٣- ولم يستعد تنظيم داعش السيطرة على الموصل.

٤- ولم تنهَر الحكومة العراقية.

بل إن ما حدث بدلًا من ذلك هو أن بغداد بدأت تتفاوض

مباشـرة مع طهران، وبدأت تبني مؤسسـاتها الأمنية الخاصـة، وبدأت تتموضع كدولة ذات سـيادة حقيقية بدلًا من أن تكون منطقة عازلة في منافسة جيوسياسية تخص الآخرين.

وهـذا بالغ الأهمية من حيـث النتائج، لأن كل حكومة في المنطقة تراقب ذلك.

وكل حكومة تعيد تحديث حساباتها.

بعض الجوانب أكثر أهمية من الناحية البنيوية.

والمقارنة الأفضل هي بريطانيا في مصر عام ١٩٥٦.

ليس أزمة السـويس تحديدًا، بـل العملية الطويلة التي قادت إلى السويس.

ذلك العقد الذي فقدت فيه بريطانيا ببطء الإذن بالعمل في مصر مع تصاعد القومية المصرية.

ومع تزايد الكلفة السياسية للوجود البريطاني.

أثبت العراق للتو أن ذلك الافتراض كان خاطئاً.

01 طرد العراق القوات الأمريكية ولم ينتهِ العالم.

02 ولم تـغزُ إيران العراق.

03 ولم يستعد تنظيم داعش السيطرة على الموصل.

04 ولم تنهر الحكومة العراقية.

وكل حكومة تسـأل نفسها: إذا كان العراق قادرًا على فعل ذلك، فماذا يعني ذلك بالنسبة لنا؟

والمقارنة التاريخية التي أعود إليها باسـتمرار ليست فيتنام.

فالناس يتجهون دائمًا إلى فيتنام عندما يريدون الحديث عن تراجع القوة العسكرية الأمريكية.

لكن فيتنام كانت هزيمة عسكرية.

أمـا ما يحـدث في العـراق فهو شـيء مختلف، وفي

ومـع إيجـاد الحكومـة المصرية بقيادة عبـد الناصر طرقًا لجعل الموقف البريطاني غير قابل للاسـتمرار دون إطـلاق رصاصة واحدة مباشـرة علـى القوات البريطانية.

وعندمـا غـادرت بريطانيا أخيرًا، لم يكـن ذلك لأنها هُزمت عسكريًا.

بل لأنها هُزمت سياسيًا.

وعندمـا حاولـت إعادة فرض نفسـها في السـويس،

أخبرها العالم بأسـره، بما فـي ذلك حليفها الأمريكي، أن عصر ذلـك النوع من الامتـداد الإمبراطوري قد انتهى.

إن أمريـكا تعيـش لحظة السـويس الخاصـة بها في الشرق الأوسط.

ليس لأنها خسرت حربًا، بل لأنها خسرت الإذن.

وبمجرد أن تخسر الإذن، يصبح إسقاط القوة العسكرية غير قابل للاسـتدامة سياسـيًا بطريقة لا تسـتطيع أي كمية من حاملات الطائرات إصلاحها.

والسـؤال الاسـتراتيجي الذي يصـارع معه المخططون العسكريون الأمريكيون الآن، رغم أنهم لن يقولوا ذلك علنًا بهذه العبارات، هو الآتي:

- **إذا لم يعد بإمكانك الحفاظ على وجود متقدم في العراق،**
- **وإذا لم يعـد بإمكانـك اسـتخدام الأراضي العراقية كمنصة،**
- **وإذا كانت جغرافية الشـرق الأوسـط يعاد تنظيمها حـول غيابك بدلًا من وجودك،**

فعلى ماذا يرتكز ردعك تجاه إيران فعليًا؟

والإجابة بشـكل متزايد هي القوة الجوية بعيدة المدى، والأصول البحرية، والمظلة النووية، وهي أدوات قوة حقيقية.

لكنها أدوات للعقاب، وليست أدوات للحضور.

إنها تستطيع التدمير، لكنها لا تستطيع التشكيل.

ولا تستطيع بناء العلاقات.

ولا تستطيع منع إيران من تعميق نفوذها عبر العراق وسـوريا ولبنان واليمن من خلال العمل الصبور في الاستثمار السياسي والاقتصادي وشبه العسكري.

لا يمكنك أن تقصف طريقك نحو نظام إقليمي.

تصويت البرلمان العراقي اعاد التاريخ

لقد أثبت التاريخ هذا الاسـتنتاج مرارًا وتكرارًا، ومع ذلـك يبدو أن هذا الدرس يحتاج دائمًا إلى أن يُتعلم من جديد.

وما فعلـه العراق مـن خـلال التصويتات الديمقراطيـة، ومـن خـلال المفاوضـات الدبلوماسية، ومن خلال التطبيق المستمر للإرادة السياسية السيادية، هو إزالة الأداة الوحيدة من صندوق الأدوات الاسـتراتيجي الأمريكـي التـي كانت تجعـل كل الأدوات الأخرى تعمل.

إنها القدرة على أن تكون هناك.

أن تكون حاضرًا.

أن تكـون مندمجًـا في النظـام المحلـي بطريقة تمنح واشـنطن النفوذ، والمعلومات الاسـتخبارية، والقدرة على الاستجابة قبل أن تتحول الأزمات إلى كوارث.

وهذا ليس أمرًا صغيرًا.

بل هذه هي اللعبة بأكملها.

ومع قيام إيران بترسيخ موقعها عبر ما يسمى بمحور المقاومة، ومع تعميق علاقاتها مع روسـيا والصين، ومع مشـاهدتها تآكل المصداقية الأمريكية في الزمن الحقيقـي، فـإن السـؤال الـذي تطرحـه الآن ليس ما إذا كانـت أمريكا تسـتطيع قصف المنشـآت النووية الإيرانية.

السؤال هو ما إذا كانت أمريكا تمتلك الصبر الاستراتيجي، والإرادة السياسية، والتموضع الجغرافي اللازم لخوض منافسة طويلة الأمد على مستقبل الشرق الأوسط.

لأنه الآن، وأنت تقف في بغداد وتشاهد آخر القوافل الأمريكية تتجه نحو الشمال الكردي، يبدو جواب ذلك السؤال مختلفًا جدًا عما كان عليه في عام ٢٠٠٣.

فالإمبراطوريات لا تعلن تراجعها. إنها تتفاوض عليه اتفاق انسحاب بعد اتفاق انسحاب، إلى أن يأتي يوم يجري فيه أحدهم الحسابات ويكتشف أن رقعة اللعب قد تغيرت بالكامل.

د. رلى الحروب

٢٠٢٦/٦/٢٩

قراءة قانونية واستراتيجية لاتفاق الاطار اللبناني

بين إعادة هندسة الامن الإقليمي وإعادة تعريف السيادة:

مقدمة

لم يُستقبل اتفاق الإطار اللبناني–الإسرائيلي بوصفه مجرد تفاهم جديد لوقف إطلاق النار أو معالجة القضايا الأمنية العالقة بين لبنان وإسرائيل، بل قدم باعتباره بداية لمرحلة جديدة من إعادة ترتيب الواقع الأمني في جنوب لبنان. إلا أن القراءة المتأنية لنصوص الاتفاق، وللظروف الإقليمية التي أحاطت بولادته، تشير إلى أن الاتفاق يتجاوز الإطار اللبناني بكثير، ويشكل إحدى حلقات مشروع إقليمي أوسع لإعادة تشكيل منظومة الأمن في الشرق الأوسط.

فالوثيقة جاءت في توقيت شديد الحساسية، عقب المواجهة العسكرية الأمريكية–الإيرانية، وبعد التوصل إلى مذكرة تفاهم هدفت إلى احتواء التصعيد بين واشنطن وطهران، وفي وقت كانت فيه المنطقة تشهد حراكا متوازيا شمل البيان الخليجي–الأمريكي، الذي جاء صدى لمطالب الجناح الصقوري في إدارة ترمب، وتصاعد الحراك لتأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز، وإعادة تنشيط التحالفات البحرية الغربية بما فيها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فضلا عن استمرار الجهود الخليجية الرامية إلى احتواء التوتر مع إيران، وما رافقها من أدوار صينية متزايدة في الوساطة الإقليمية.

ومن هنا، فإن قراءة الاتفاق بمعزل عن هذا السياق الواسع تفضي إلى نتائج ناقصة. فالاتفاق لا يعالج فقط العلاقة بين لبنان وإسرائيل، بل يعكس تصوراً أوسع لإعادة هندسة البيئة الأمنية المحيطة بإسرائيل، وإعادة توزيع موازين القوة في المشرق العربي والخليج، بما ينسجم مع أولويات السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المرحلة الراهنة.

وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن اتفاق الإطار اللبناني لا يمثل مجرد تسوية أمنية، وإنما يشكل أداة ضمن مشروع إقليمي أشمل يهدف إلى تفكيك منظومة الردع الإيرانية، وإعادة بناء النظام الأمني في الشرق الأوسط

على أسس جديدة، من خلال نزع أدوات القوة غير التقليدية، وإخضاعها لرقابة أمنية ودبلوماسية تقودها الولايات المتحدة، مع توافق واسع مع الأولويات الأمنية الإسرائيلية. ولإثبات هذه الفرضية، تتناول الورقة الاتفاق من ثلاثة مستويات متكاملة:

- **المستوى الأول: تحليل بنود الاتفاق وتحليل آثارها القانونية والسياسية.**
- **المستوى الثاني: بيان مواطن الاختلال في التوازن بين التزامات لبنان والحقوق التي احتفظت بها إسرائيل.**
- **المستوى الثالث: ربط الاتفاق بالسياق الإقليمي الأوسع، باعتباره إحدى أدوات إعادة تشكيل الأمن الإقليمي، وليس مجرد اتفاق ثنائي محدود.**

وتذهب الورقة إلى أن أخطر ما في الاتفاق لا يكمن في أي بند منفرد، وإنما في البنية العامة التي يقوم عليها؛ إذ ينقل مركز الثقل من إنهاء النزاع إلى إدارة النزاع وفق قواعد جديدة، تمنح إسرائيل هامشا واسعا من حرية الحركة العسكرية، مقابل تحميل الدولة اللبنانية مسؤولية إنهاء البنية العسكرية لحزب الله، مع تدويل عملية التنفيذ وإخضاعها لإشراف خارجي، وهو ما يثير أسئلة جوهرية

تتعلق بالسيادة اللبنانية، وتوازن الالتزامات، ومدى اتساق الاتفاق مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي واتفاقيات السلام الدولية.

فرضية الدراسة

نطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن اتفاق الإطار اللبناني لا يمثل مجرد ترتيب أمني مرحلي لتنظيم وقف الأعمال العدائية، وإنما يعكس اتجاهاً أوسع نحو إعادة صياغة البيئة الأمنية في لبنان ضمن ترتيبات إقليمية ودولية جديدة. وتختبر الدراسة هذه الفرضية من خلال تحليل النصوص القانونية للاتفاق، وقياسها على قواعد القانون الدولي، وبيان آثارها المحتملة على سيادة الدولة اللبنانية، وتوازن الحقوق والالتزامات بين أطراف الاتفاق، دون افتراض مسبق بصحة هذه الفرضية أو بطلانها، وإنما بالاستناد إلى النصوص والوقائع محل الدراسة.

حدود الدراسة

تركز هذه الدراسة على التحليل القانوني والاستراتيجي لاتفاق الإطار اللبناني بوصفه وثيقة قانونية ذات آثار سيادية وأمنية، وذلك من خلال تحليل نصوصه في ضوء قواعد القانون الدولي والممارسة الاتفاقية المقارنة، استنادا إلى السياق الإقليمي الذي نشأ فيه لفهم بيئته الاستراتيجية. ولا تهدف الدراسة إلى تقييم المواقف السياسية للأطراف أو الحكم على نواياها أو أهدافها، كما لا تدعي الجزم بتفسير واحد للتحولات الإقليمية، وإنما تقدم قراءة تحليلية تستند إلى النصوص والوقائع المعلنة، وتختبر فرضياتها في ضوء المبادئ القانونية والمعطيات الاستراتيجية المتاحة.

ولا يعني تناول الاتفاق بالنقد القانوني أو الاستراتيجي تبني موقف سياسي مؤيد أو معارض لأي من أطرافه، وإنما يهدف إلى اختبار مدى اتساق أحكامه مع المبادئ العامة للقانون الدولي، وتحليل آثاره المحتملة في ضوء البيئة الإقليمية التي نشأ فيها.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة مقاربة تجمع بين التحليل القانوني والتحليل الاستراتيجي، انطلاقاً من أن اتفاقات الترتيبات الأمنية لا يمكن تقييمها بالاقتصار على قراءة نصوصها المجردة، كما لا يجوز، في المقابل، إخضاعها لتحليل سياسي مجرد يتجاوز بنيتها القانونية. ومن ثم، تنطلق الدراسة من النصوص الواردة في اتفاق الإطار بوصفها موضوعها الرئيس، ثم تفسر آثارها القانونية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، وميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ المستقرة في قانون المعاهدات والقانون الدولي الإنساني، مع الاستئناس بالاجتهادات القضائية الدولية والممارسة الاتفاقية المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً.

كما تستعين الدراسة بالتحليل المقارن من خلال مراجعة عدد من الاتفاقات الدولية والترتيبات الأمنية المشابهة، بهدف بيان أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق بتوازن الحقوق والالتزامات، وحدود استخدام القوة، وآليات التنفيذ، واحترام سيادة الدول، دون افتراض تطابق الظروف السياسية أو الأمنية التي أحاطت بكل حالة.

وفي الوقت ذاته، لا تفصل الدراسة النصوص القانونية عن البيئة السياسية والاستراتيجية التي نشأت فيها.

فالاتفاقات الأمنية لا تُبرم في فراغ، وإنما تعكس تفاعلات إقليمية ودولية تؤثر في بنيتها وأهدافها وآليات تنفيذها.

تقوم هذه الدراسة على التمييز بين نمطين مختلفين من الاتفاقات الدولية.

النمط الأول

فالنمط الأول يتمثل في الاتفاقات التي يكون هدفها الأساسي إنهاء النزاع أو الحد من آثاره، من خلال تحقيق قدر من التوازن بين الالتزامات المتبادلة، بما يؤدي إلى تخفيض احتمالات العودة إلى استخدام القوة، وإرساء قواعد أكثر استقرارًا لإدارة العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

- إنهاء النزاع
- خفض احتمالات التصعيد
- استقرار العلاقات

النمط الثاني

أما النمط الثاني، فيتمثل في الاتفاقات التي تُستخدم كوسيلة لإعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بأحد أطراف النزاع، بحيث لا يقتصر دورها على تنظيم العلاقة بين الخصوم، وإنما يمتد إلى إعادة توزيع عناصر القوة، وتغيير موازين الردع، وخلق واقع استراتيجي جديد يحد من قدرة أحد الأطراف على استعادة موقعه السابق.

- إعادة تشكيل البيئة الأمنية
- إعادة توزيع القوة
- تغيير موازين الردع
- خلق واقع استراتيجي جديد

ولذلك، تستعين الدراسة بالسياق الإقليمي لفهم الظروف التي جاء فيها اتفاق الإطار، على أن يبقى هذا السياق أداة تفسير مساعدة، لا بديلاً عن التحليل القانوني، ولا أساساً لاستخلاص نتائج تتجاوز ما تسمح به النصوص والوقائع الموثقة.

الإطار التحليلي للدراسة: من منطق وقف إطلاق النار إلى منطق إعادة تشكيل البيئة الأمنية

تقوم هذه الدراسة على التمييز بين نمطين مختلفين من الاتفاقات الدولية.

فالنمط الأول يتمثل في الاتفاقات التي يكون هدفها الأساسي إنهاء النزاع أو الحد من آثاره، من خلال تحقيق قدر من التوازن بين الالتزامات المتبادلة، بما يؤدي إلى تخفيض احتمالات العودة إلى استخدام القوة، وإرساء قواعد أكثر استقراراً لإدارة العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

أما النمط الثاني، فيتمثل في الاتفاقات التي تستخدم كوسيلة لإعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بأحد أطراف النزاع، بحيث لا يقتصر دورها على تنظيم العلاقة بين الخصوم، وإنما يمتد إلى إعادة توزيع عناصر القوة، وتغيير موازين الردع، وخلق واقع استراتيجي جديد يحد من قدرة أحد الأطراف على استعادة موقعه السابق.

وانطلاقاً من هذا التمييز، تفترض هذه الدراسة أن اتفاق الإطار اللبناني يقترب، في بنيته العامة، من النموذج الثاني أكثر من اقترابه من النموذج الأول.

فالنصوص الأساسية للاتفاق لا تقتصر على تنظيم إجراءات وقف الأعمال العدائية أو معالجة النقاط الحدودية، وإنما تتناول بصورة مباشرة إعادة هيكلة البيئة الأمنية اللبنانية، من خلال ربط الانسحاب الإسرائيلي التدريجي بإعادة تعريف وظيفة الدولة اللبنانية في المجال الأمني، وإلزامها باتخاذ إجراءات عملية لإنهاء وجود أي تشكيلات مسلحة خارج إطار المؤسسات الرسمية، مع إخضاع هذه العملية لآليات متابعة وتنسيق دولية.

وفي المقابل، لا يظهر أن الاتفاق يفرض التزامات مماثلة على إسرائيل فيما يتعلق بإنهاء استخدام القوة أو وقف العمليات العسكرية بصورة نهائية، بل يحتفظ لها بهامش واسع للتحرك العسكري استناداً إلى مفهوم الدفاع عن النفس، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى التوازن بين الالتزامات المتبادلة، وحول طبيعة البيئة الأمنية الجديدة التي يسعى الاتفاق إلى إنتاجها.

وتزداد أهمية هذه الملاحظة إذا وضع الاتفاق في سياقه الإقليمي الأشمل، حيث جاء في مرحلة شهدت إعادة ترتيب متسارعة لعدد من الملفات المتصلة بإيران والخليج وحرية الملاحة في مضيق هرمز، بالتزامن مع تحركات دبلوماسية وعسكرية أمريكية هدفت إلى إعادة بناء منظومة الردع الإقليمي.

ومن ثم، فإن القراءة التي تعتمدها هذه الدراسة لا تنطلق من افتراض أن الاتفاق يمثل وثيقة لبنانية مستقلة، وإنما من فرضية مفادها أن الاتفاق يشكل إحدى الأدوات التنفيذية ضمن عملية أوسع لإعادة تشكيل الهندسية الأمنية في الشرق الأوسط، وأن تقييمه ينبغي أن يتم في ضوء هذه البيئة الاستراتيجية المتكاملة، لا في ضوء الساحة اللبنانية وحدها.

ولا تدعي هذه الدراسة أن هذه الفرضية تمثل حقيقة نهائية، وإنما تتعامل معها بوصفها فرضية تفسيرية قابلة للاختبار من خلال تحليل نصوص الاتفاق، ومقارنتها بالسياق السياسي والعسكري الذي سبق توقيعه وأعقبه، ومدى اتساقها مع التحولات الأوسع في الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية تجاه الإقليم.

المبحث الأول

الخلفية الاستراتيجية لاتفاق الإطار اللبناني: من مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية في المشرق

لم يولد اتفاق الإطار اللبناني–الإسرائيلي في فراغ سياسي أو أمني، وإنما جاء في لحظة إقليمية بالغة التعقيد أعقبت واحدة من أخطر جولات المواجهة العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، والتي انتهت بالتوصل إلى مذكرة تفاهم هدفت، في ظاهرها، إلى احتواء التصعيد وفتح الباب أمام مسار تفاوضي جديد بين الطرفين.

وقد بدت مذكرة التفاهم، عند إعلانها، وكأنها تمثل تحولاً في المقاربة الأمريكية تجاه إيران؛ إذ أوحت بأن واشنطن باتت تميل إلى إدارة الصراع مع النظام الإيراني من خلال مزيج من الردع والتفاوض، بدلاً من السعي إلى إسقاطه أو الدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة معه. كما رأت دوائر سياسية وإعلامية غربية أن الاتفاق أتاح لإيران الخروج من المواجهة دون خسائر استراتيجية حاسمة، بل وذهب بعض المحللين إلى القول إن طهران استطاعت المحافظة على جزء كبير من قدراتها العسكرية والإقليمية، الأمر الذي خلق انطباعاً بأنها خرجت من الأزمة أكثر تماسكاً مما كان متوقعاً.

إلا أن الأيام التي أعقبت توقيع مذكرة التفاهم شهدت سلسلة متسارعة من التحركات السياسية والعسكرية يصعب النظر إليها باعتبارها أحداثاً منفصلة. فقد تحركت الدبلوماسية الأمريكية بصورة مكثفة في أكثر من اتجاه، بالتوازي مع تصعيد عسكري ملحوظ في الخليج، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كانت مذكرة التفاهم تمثل بالفعل بداية مرحلة جديدة من التهدئة، أم أنها كانت مجرد محطة انتقالية أعقبها تعديل جذري في آليات تنفيذ السياسة الأمريكية تجاه إيران.

فعلى المستوى الدبلوماسي، تكثفت الاتصالات الأمريكية مع دول الخليج، وصدر البيان الخليجي–الأمريكي الذي أعاد التأكيد على أمن الخليج وحرية الملاحة والشراكة الأمنية، في وقت استمرت فيه الجهود الأمريكية لإطلاق اتفاق الإطار اللبناني، باعتباره جزءاً من إعادة ترتيب البيئة الأمنية على الحدود الشمالية لإسرائيل.

وفي الوقت نفسه، شهد الملف اللبناني تحولاً نوعياً، إذ انتقل من إطار إدارة وقف إطلاق النار إلى طرح تصور يقوم على إعادة هيكلة البيئة الأمنية اللبنانية من خلال ربط أي انسحاب إسرائيلي تدريجي بعملية نزع سلاح حزب الله، وإقامة آليات إشراف وتنسيق أمنية ذات طابع دولي بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي نقل مركز الثقل من معالجة النزاع الحدودي إلى إعادة تعريف وظيفة الدولة اللبنانية في المجال الأمني.

أما على المستوى العسكري، فقد تزامنت هذه التحركات مع استئناف الضربات الأمريكية ضد أهداف داخل إيران، وما أعقبها من ردود إيرانية استهدفت مواقع وقواعد عسكرية أمريكية في الخليج، الأمر الذي أعاد مضيق هرمز إلى صدارة المشهد الاستراتيجي، وأعاد طرح فكرة تدويل أمن الملاحة، وتوسيع دور الحلفاء الغربيين، بما في ذلك الحديث عن مساهمة حلف شمال الأطلسي في حماية خطوط التجارة والطاقة إذا اقتضت الضرورة.

وفي المقابل، كانت المنطقة تشهد مساراً موازياً لا يقل أهمية، تمثل في استمرار محاولات بعض الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وقطر، تطوير مسار التهدئة مع إيران، والبناء على المصالحة التي رعتها الصين، بما يحد من احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة، ويؤسس لنظام أمني

إقليمي أكثر إعتماداً على التفاهمات السياسية وأقل اعتماداً على الاستقطاب العسكري.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة إذا ما وضعت في سياق أوسع يتمثل في محاولات إعادة تشكيل منظومة العلاقات الإقليمية، بما في ذلك تنامي التنسيق بين عدد من القوى الإسلامية والإقليمية الكبرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ومصر، وتركيا، وباكستان، وهو ما أثار نقاشاً متزايداً حول إمكانية نشوء ترتيبات أمنية إقليمية أكثر استقلالاً عن المظلة الأمنية الأمريكية التقليدية.

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى اتفاق الإطار اللبناني باعتباره جزءاً من عملية إعادة هندسة شاملة للأمن الإقليمي، تتجاوز حدود الساحة اللبنانية، وتهدف إلى إعادة توزيع عناصر القوة في الإقليم. ففي الوقت الذي تتجه فيه الضغوط العسكرية والدبلوماسية نحو تقليص نفوذ إيران وأدواتها الإقليمية، يجري العمل بالتوازي على إعادة دمج دول الخليج في منظومة أمنية تقودها الولايات المتحدة، وعلى إعادة تنظيم الملف اللبناني بصورة تجعل مستقبل السلاح خارج إطار الدولة جزءاً من ترتيبات إقليمية أوسع، لا من معادلات داخلية لبنانية فحسب.

وانطلاقاً من هذا الترابط الزمني والسياسي، تطرح هذه الدراسة فرضية مفادها أن اتفاق الإطار اللبناني لا يمكن فهمه باعتباره استجابة منفصلة للواقع اللبناني، وإنما يمثل إحدى الأدوات التنفيذية في مشروع أوسع لإعادة تشكيل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط. وتفترض هذه القراءة أن الاتفاق جاء في سياق انتقال السياسة الأمريكية من مرحلة احتواء نتائج المواجهة مع إيران إلى مرحلة إعادة صياغة موازين القوة الإقليمية، بما يهدف إلى الحد من قدرة طهران على توظيف أوراقها العسكرية والسياسية في لبنان والخليج، وإعادة بناء منظومة ردع جديدة تتكامل فيها الأدوات الدبلوماسية والعسكرية ضمن إطار استراتيجي واحد.

المبحث الثاني

القراءة النقدية لبنود اتفاق الإطار اللبناني

أولاً: إضفاء الشرعية على الاستخدام المستمر للقوة: قراءة نقدية في بند "حق الدفاع عن النفس"

يمثل النص الذي يؤكد احتفاظ إسرائيل بحقها في "الدفاع عن النفس" أحد أكثر بنود اتفاق الإطار اللبناني إثارة للجدل، ليس بسبب ورود هذا المبدأ في حد ذاته، إذ إن حق الدفاع عن النفس معترف به في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وإنما بسبب الطريقة التي جرى إدراجه بها ضمن بنية الاتفاق، والآثار القانونية والسياسية التي يمكن أن تترتب عليه في السياق اللبناني.

فمن الناحية القانونية، يقوم حق الدفاع الشرعي عن النفس في القانون الدولي على مجموعة من الضوابط المستقرة، أهمها وقوع هجوم مسلح، وضرورة الرد، والتناسب بين الهجوم والدفاع، والطابع المؤقت لهذا الحق إلى حين اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته.

كما أن الفقه والقضاء الدوليين أكدا مراراً أن هذا الحق لا يجوز أن يتحول إلى مبرر دائم لاستخدام القوة خارج إطار الضوابط التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن الصياغة الواردة في اتفاق الإطار اللبناني تثير إشكالية مختلفة؛ إذ لا تقتصر على إعادة التذكير بمبدأ قانوني عام، وإنما تؤدي، من الناحية العملية، إلى منح إسرائيل هامشاً واسعاً للاستمرار في استخدام القوة داخل الأراضي اللبنانية، حتى بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، متى قدرت بصورة منفردة أن نشاطاً معيناً يشكل تهديداً لأمنها.

وبذلك، ينتقل الاتفاق من كونه أداة لإنهاء الأعمال العسكرية إلى إطار قانوني وسياسي يسمح باستمرارها وفق تقدير أحد أطراف النزاع، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى اتساق هذا التنظيم مع الغاية الأصلية التي يفترض أن تحققها اتفاقات وقف إطلاق النار أو الاتفاقات الأمنية الانتقالية.

وتزداد خطورة هذه الصياغة إذا أخذ في الاعتبار الواقع العملي الذي شهدته السنوات الأخيرة، حيث تبنت إسرائيل مفهوماً بالغ الاتساع لفكرة "الدفاع الوقائي"، وشمل ذلك تنفيذ عمليات اغتيال، وقصف منشآت مدنية، واستهداف طرق ومركبات ومخازن ومراكز اتصالات ومبانٍ سكنية، استناداً إلى تقديرات استخباراتية تتعلق بوجود عناصر أو بنى تحتية مرتبطة بحزب الله. وفي ظل غياب تعريف دقيق لمفهوم "التهديد" داخل الاتفاق، يصبح من المتصور أن يمتد هذا التفسير ليشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة والأشخاص والمواقع، بما يجعل استخدام القوة قابلاً للاستمرار بصورة شبه دائمة.

ومن زاوية أخرى، يلاحظ أن الاتفاق يرتب على الدولة اللبنانية التزامات إيجابية واسعة النطاق، تتمثل في نزع سلاح الجماعات المسلحة، ومنع إعادة تشكيل بنيتها العسكرية، وضمان عدم استخدامها للأراضي اللبنانية، في حين لا يقابل ذلك التزام مماثل على الجانب الإسرائيلي بوقف نهائي وغير مشروط لاستخدام القوة. وبهذا المعنى، فإن الاتفاق لا ينشئ علاقة متوازنة بين الحقوق والالتزامات، وإنما يوزع الأعباء بصورة غير متماثلة، بحيث تتحمل الدولة اللبنانية مسؤولية منع أي تهديد محتمل، بينما تحتفظ إسرائيل بحق تقدير استمرار التهديد واتخاذ الإجراءات العسكرية التي تراها مناسبة.

ويؤدي هذا الاختلال إلى نتيجة ذات دلالة استراتيجية،

تتمثل في أن الاتفاق لا ينقل العلاقة بين الطرفين من حالة الحرب إلى حالة السلم، وإنما ينقلها إلى نمط جديد يمكن وصفه بـ(الحرب المقيدة) أو(الحرب المنظمة)،ب حيث تستمر العمليات العسكرية ولكن ضمن إطار سياسي جديد يضفي عليها قدرا أكبر من المشروعية السياسية والدبلوماسية.

ولا تقتصر آثار هذا التنظيم على العلاقة الثنائية بين لبنان وإسرائيل، بل تمتد إلى البيئة الإقليمية الأوسع. فإذا كان أحد الأهداف المعلنة للاتفاق هو إنهاء قدرة حزب الله على العمل العسكري المستقل، فإن احتفاظ إسرائيل بحق التدخل العسكري المنفرد يجعل أي محاولة لإعادة بناء القدرات العسكرية للحزب، أو حتى الاشتباه في وجودها، سبباً محتملاً لاستئناف الضربات الجوية والعمليات الخاصة، بما يكرس تفوقاً عسكرياً دائماً لطرف واحد، ويحول الاتفاق إلى أداة لإعادة تشكيل ميزان الردع في شمال فلسطين المحتلة وجنوب لبنان، وليس مجرد آلية لوقف إطلاق النار.

ومن ثم، ترى هذه الدراسة أن بند "حق الدفاع

عـن النفس" لا يمثل مجرد إعـادة تأكيد لمبدأ قانونـي مقرر في ميثاق الأمـم المتحدة، وإنما يؤدي، في ضوء الصياغة التي ورد بها والسياق الذي أبـرم فيه الاتفـاق، إلى إضفاء شـرعية سياسـية على اسـتمرار اسـتخدام القوة داخل الأراضـي اللبنانية، الأمر الذي يثير تسـاؤلات جدية حول مدى توافقه مع مبدأ سـيادة الدول، ومع الغاية الأساسـية التي أنشـئت من أجلها اتفاقات السلام والترتيبات الأمنية الانتقالية.

ثانيـاً: تجريـد لبنان مـن أدواته القانونية والدبلوماسـية وتقييد حقه فـي اللجوء إلى المنظمات والمحاكم الدولية

إذا صـح تفسـير بعـض أحـكام اتفـاق الإطار اللبنانـي على أنها تُقيد حق الدولة اللبنانية في اللجوء إلى المنظمات والمحاكم الدولية أو تحد من استخدامها للأدوات القانونية والدبلوماسية المتاحـة لها فـي مواجهة الانتهـاكات التي قد تتعـرض لها، فإن الأمـر لا يقتصر على تنظيم جانب من العلاقات الثنائية مع إسـرائيل، وإنما يثير إشـكالية قانونية تتصل مباشـرة بمفهوم السيادة القانونية للدولة وبمكانتها داخل النظام القانوني الدولي.

فمن المبادئ المسـتقرة في القانون الدولي أن الدولـة، بمجرد انضمامها إلـى الأمم المتحدة، لا تكتسب صفة العضوية فحسب، وإنما تصبح جزءاً من نظام قانوني جماعي يمنحها مجموعة من الحقوق التي لا تسـتمدها مـن إرادة دولة أخـرى، وإنما مـن ميثاق الأمـم المتحدة ذاته. ومن أهم هـذه الحقوق حق اللجوء إلى أجهزة المنظمـة الدوليـة كلمـا رأت أن هنـاك تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أو انتهاكاً لحقوقها، أو خرقاً لالتزامات يفرضها القانون الدولي. ولهذا أنشـأ الميثاق مجلس الأمـن والجمعية العامة وغيرهما مـن أجهزة الأمم المتحـدة بوصفها أطراً مؤسسـية لتسـوية المنازعات بالوسائل السـلمية، ولـم يجعـل اللجـوء إليهـا امتيازاً سياسـياً يجوز لدولـة أن تمنحه أو تحجبه عن دولة أخرى.

ولا يقتصـر الأمر على أجهـزة الأمم المتحدة، بل يمتد إلى حق الدولة في اسـتعمال الوسـائل القضائية الدولية التي يجيزها القانون الدولي، وفي مقدمتها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية متى توافرت شـروط الاختصاص، أو استخدام وسـائل التحكيم والتسـوية القضائية وغيرها من الوسائل التي أقرها النظام القانوني الدولي لتسـوية المنازعـات بيـن الدول على أسـاس القانون لا على أساس موازين القوة.

كمـا أن تطـور القانون الجنائـي الدولي خلال العقـود الأخيـرة أرسـى مبـدأ بالـغ الأهمية، مؤداه أن بعـض الجرائم، وفي مقدمتها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعيـة، لا تقتصر آثارهـا على العلاقة بين الدول، وإنما ترتب مسؤولية جنائية فردية يمكن ملاحقـة مرتكبيهـا وفق الآليات التـي يجيزها القانـون الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدوليـة فـي حـدود اختصاصهـا، أو المحاكم الوطنيـة التـي تأخذ بمبـدأ الولايـة القضائية العالمية. ومن ثم، فإن أي قيد يُفهم منه الحد من قدرة الدولة على دعم هذه المسارات القانونية أو التعـاون معها أو تيسـير الوصول إليها، لا يمس حق الدولـة وحدها، وإنما قد يؤثر أيضاً فـي حقوق الضحايا وأسـرهم في السـعي إلى المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

ويضـاف إلى ذلك أن من أهـم مظاهر الحماية القانونية التي يتيحها النظام الدولي للدول حقها فـي توثيق الانتهـاكات، وإحالتهـا إلى الآليات الدولية المختصة، والتعـاون مع لجان تقصي الحقائـق، والمقررين الخاصين، وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسـان، وغيرها من الآليات التي تشـكل الأسـاس القانونـي لبناء الملفات الدولية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة

للقانون الدولي الإنساني. وهذه الوسائل لا تعدٍ إجراءات سياسية فحسب، وإنما تمثل جزءاً من منظومة الحماية القانونية التي أنشأها المجتمع الدولي لضمان المساءلة وحماية السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، فإن أي التزام تعاقدي قد يُفهم منه الحد من قدرة الدولة اللبنانية على استخدام هذه الوسائل القانونية والدبلوماسية، أو الامتناع عن إثارة الانتهاكات أمام المؤسسات الدولية المختصة، أو تقييد التعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة، يثير إشكالية قانونية تتجاوز حدود الاتفاق ذاته، وتمس طبيعة النظام القانوني الدولي الذي يقوم على إتاحة وسائل قانونية متساوية لجميع الدول الأعضاء للدفاع عن حقوقها بعيداً عن منطق القوة.

وتزداد خطورة هذا الأثر إذا قُورن ببقية أحكام الاتفاق. ففي الوقت الذي تُفرض فيه على الدولة اللبنانية التزامات إيجابية واسعة تتعلق بمنع إعادة تشكيل البنية العسكرية للجهات غير الحكومية، ويُترك لإسرائيل، وفق القراءة التي تناولتها الدراسة لبند "الدفاع عن النفس"، هامش واسع لتقدير اللجوء إلى القوة العسكرية، فإن تقييد أو إضعاف الوسائل القانونية والدبلوماسية المتاحة للبنان يؤدي إلى اختلال واضح في توازن أدوات الحماية بين الطرفين.

فبينما يحتفظ أحدهما بأدوات القوة العسكرية، يُقيد الطرف الآخر في استخدام أهم أدوات القوة القانونية التي وفرها القانون الدولي للدول ذات السيادة.

ولا تقف آثار هذا الاختلال عند حدود العلاقة اللبنانية–الإسرائيلية، بل تمتد إلى فلسفة النظام القانوني الدولي ذاته. فالميثاق لم ينشئ أجهزة الأمم المتحدة والمحاكم الدولية لتكون امتيازاً سياسياً يخضع لإرادة الدول الأقوى،

يلاحظ أن الاتفاق ينقل مركز الثقل من معالجة نزاع حدودي بين دولتين إلى إعادة هندسة البيئة الأمنية الداخلية في لبنان، بحيث يصبح تنظيم القوة المسلحة، وآليات الرقابة عليها، ومراحل تنفيذها، جزءاً من منظومة ترتيبات إقليمية أوسع.

وإنما لتكون بديلاً حضارياً عن الاحتكام إلى القوة، ووسيلة لضمان المساواة القانونية بين الدول، بصرف النظر عن تفاوت قدراتها العسكرية أو السياسية.

ومن ثم، فإن أي اتفاق يُفضي عملياً إلى تعطيل هذه الوسائل بالنسبة إلى أحد أطرافه يثير تساؤلات جوهرية حول مدى اتساقه مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر.

ولهذا، ترى هذه الدراسة أن تجريد الدولة اللبنانية من أدواتها القانونية والدبلوماسية، إذا ثبتت هذه الدلالة في التفسير النهائي لنصوص الاتفاق، يمثل أحد أخطر آثاره القانونية؛ لأنه لا يعيد تنظيم التزامات أمنية فحسب، وإنما يعيد توزيع وسائل حماية الحقوق بين طرفي الاتفاق، بحيث ينتقل جانب من عناصر القوة من المجال القانوني إلى المجال العسكري، وهو ما ينعكس مباشرة على مفهوم السيادة، وعلى قدرة الدولة على الدفاع عن حقوقها عبر الوسائل التي أتاحها لها القانون الدولي.

ثالثاً: إعادة تعريف السيادة اللبنانية: من احتكار الدولة للقوة إلى تدويل إدارة الأمن

تقوم الدولة الحديثة، في الفقه الدستوري والقانون الدولي، على جملة من المقومات الأساسية، وفي مقدمتها احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليمها، وممارسة سلطاتها الأمنية والعسكرية بصورة مستقلة،

مع احتفاظها بالقرار السيادي في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية. ويعد هذا المفهوم أحد أبرز تجليات السيادة، كما استقر في ميثاق الأمم المتحدة وفي الممارسة الدولية.

ومن حيث المبدأ، لا يثير التأكيد على بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها أو احتكارها للسلاح المشروع إشكالاً قانونياً، بل إن هذا الهدف يجد سنده في الدستور اللبناني، وفي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي عدد من الوثائق الوطنية اللبنانية، وفي مقدمتها اتفاق الطائف الذي أكد ضرورة بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها.

غير أن الإشكالية التي يثيرها اتفاق الإطار اللبناني لا تتعلق بالغاية المعلنة، وإنما بالوسائل التي يعتمدها لتحقيقها، وبالبيئة القانونية والسياسية التي ينشئها لتنفيذ هذا الهدف.

فالقراءة المتأنية لبنية الاتفاق تشير إلى أنه لا يكتفي بإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة اللبنانية والتنظيمات المسلحة، وإنما يؤسس أيضاً لآليات متابعة وإشراف وتنسيق ذات طابع دولي، تضطلع فيها الولايات المتحدة بدور محوري، مع مشاركة أطراف أخرى في متابعة تنفيذ الالتزامات الأمنية، والتحقق من مدى الالتزام بها، وتقييم التطورات الميدانية.

ومن ثم، فإن القرار الأمني لا يعود شأناً لبنانياً خالصاً، بل يصبح جزءاً من منظومة متابعة خارجية تتداخل فيها الاعتبارات اللبنانية مع التقديرات الأمنية والسياسية للدول الراعية للاتفاق. ولا يعني ذلك، من الناحية القانونية، انتقال السيادة إلى تلك الأطراف، إلا أنه يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استقلال القرار الأمني الوطني في ظل وجود آليات إشراف ومتابعة ذات طبيعة دائمة.

وتتضاعف أهمية هذه المسألة إذا ما أضيف إليها احتفاظ إسرائيل بحق استخدام القوة استناداً إلى مفهوم الدفاع عن النفس، إذ يصبح تقييم نجاح الدولة اللبنانية في تنفيذ التزاماتها مرتبطاً، عملياً، بمدى اقتناع إسرائيل والدول الراعية بأن التهديد قد زال أو انخفض إلى المستوى المقبول. وبهذا تنتقل بعض عناصر تقدير الوضع الأمني من المؤسسات اللبنانية إلى أطراف خارجية تمتلك، في الوقت ذاته، القدرة على التأثير المباشر في مسار تنفيذ الاتفاق.

ومن زاوية أخرى، فإن النصوص التي تتحدث عن إمكان الاستعانة بشركاء دوليين أو إقليميين لدعم تنفيذ الالتزامات الأمنية تستوجب قراءة دقيقة في ضوء مبدأ السيادة. فمن حيث الأصل، لا يثير طلب المساعدة الدولية إشكالاً قانونياً إذا تم بناءً على إرادة الدولة الحرة وضمن حدود القانون الدولي. إلا أن الأمر يختلف إذا أصبح هذا التعاون جزءاً من التزامات تعاقدية دائمة ترتبط بتقييم خارجي لمستوى الامتثال، أو إذا ترتب عليه انتقال بعض وظائف اتخاذ القرار الأمني أو مراقبة تنفيذه إلى جهات غير وطنية.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن الاتفاق ينقل مركز الثقل من معالجة نزاع حدودي بين دولتين إلى إعادة هندسة البيئة الأمنية الداخلية في لبنان، بحيث يصبح تنظيم القوة المسلحة، وآليات الرقابة عليها، ومراحل تنفيذها، جزءاً من منظومة ترتيبات إقليمية أوسع. وهذا التحول يثير سؤالاً قانونياً وسياسياً مهماً: هل يقتصر الاتفاق على دعم الدولة اللبنانية في بسط سلطتها، أم أنه يعيد تعريف حدود السيادة الأمنية للدولة نفسها، من خلال إدماجها في نظام رقابة ومتابعة متعدد الأطراف؟

ولا تدعي هذه الدراسة أن الإجابة عن هذا السؤال محسومة سلفاً، إلا أنها ترى أن قراءة

الاتفاق في ضوء مجمل بنوده، وفي سياق التطورات الإقليمية التي رافقت توقيعه، توحي بأن دوره يتجاوز مجرد معالجة الوضع الأمني في جنوب لبنان، ليصبح جزءاً من مشروع أوسع لإعادة تشكيل البيئة الأمنية في المشرق العربي. وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى نزع سلاح الجهات غير الحكومية باعتباره هدفاً داخلياً فحسب، وإنما باعتباره خطوة ضمن عملية أوسع لإعادة رسم موازين القوة الإقليمية، وإعادة بناء منظومة الردع بما ينسجم مع التحولات الجارية في الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية تجاه المنطقة.

ومن ثم، فإن تقييم هذا الجانب من الاتفاق لا ينبغي أن ينحصر في السؤال التقليدي المتعلق بمشروعية احتكار الدولة للسلاح، وإنما يجب أن يمتد إلى تحليل الكيفية التي تمارس بها هذه العملية، والجهات التي تتولى الإشراف عليها، والآثار التي قد تترتب على استقلال القرار الأمني اللبناني، وعلى مفهوم السيادة كما استقر في القانون الدولي المعاصر.

المبحث الثالث

اتفاق الإطار اللبناني في سياق التحولات الإقليمية وإعادة هندسة الأمن في الشرق الأوسط

لا يمكن فهم اتفاق الإطار اللبناني فهماً كاملاً إذا اقتصر النظر إليه بوصفه ترتيبات أمنية ثنائية بين لبنان وإسرائيل، أو باعتباره استجابة مباشرة للتطورات الميدانية على الحدود الجنوبية. فالتحولات التي شهدها الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، كشفت عن تداخل غير مسبوق بين الساحات الفلسطينية واللبنانية والسورية والعراقية واليمنية والخليجية والإيرانية، بحيث أصبح كل تطور في إحدى هذه الساحات يؤثر في معادلات الأمن والاستقرار في الساحات الأخرى.

وفي هذا الإطار، جاء اتفاق الإطار اللبناني في مرحلة تشهد فيها المنطقة إعادة صياغة متسارعة لبيئتها الأمنية، اتسمت بتوسع نطاق المواجهات العسكرية، وإعادة ترتيب التحالفات، وتصاعد الاهتمام بأمن الممرات البحرية، وعودة النقاش حول بناء ترتيبات أمنية إقليمية أكثر تكاملاً، بالتزامن مع اتجاه الولايات المتحدة إلى إعادة توزيع أعباء الأمن في الشرق الأوسط بما ينسجم مع أولوياتها الاستراتيجية العالمية.

ومن ثم، فإن القضايا التي يعالجها الاتفاق، وفي مقدمتها تنظيم استخدام القوة، ومستقبل السلاح خارج مؤسسات الدولة، وآليات الإشراف والمتابعة الدولية، لا تبدو معزولة عن هذا السياق، وإنما تتصل باتجاه إقليمي أوسع، لا يرمي فقط إلى سحب أوراق القوة من إيران، وإنهاء قوى المقاومة في الإقليم، بل يعيد النظر في طبيعة البيئة الأمنية التي تشكلت في المشرق العربي خلال العقود الماضية.

وتتضح أهمية هذا البعد عند ملاحظة أن الاتفاق لا يقتصر على تنظيم العلاقة بين الدولة اللبنانية وإسرائيل، بل يتناول بصورة مباشرة إحدى أكثر القضايا تأثيراً في توازنات القوة الإقليمية، وهي مستقبل القوة العسكرية غير الحكومية في لبنان، وآليات التعامل معها، وحدود دور الدولة في إعادة تنظيم المجال الأمني الداخلي.

وبهذا المعنى، فإن الاتفاق يتجاوز أثره الحدود اللبنانية ليصبح مؤشراً في معادلات الردع الإقليمي التي تشكلت عبر سنوات طويلة.

كما يلاحظ أن الاتفاق تزامن مع تحولات أمنية وسياسية أخرى في الإقليم، شملت تصاعد الضغوط على الجماعات المسلحة في أكثر من ساحة، وعودة الاهتمام الدولي بأمن الممرات

البحريــة، وتنامــي الحديث عن شــبكات أمنية إقليمية أكثــر ترابطاً، بما يعكــس اتجاهاً عاماً نحــو إعادة تعريف العلاقة بيــن الأمن الوطني للدول والأمن الإقليمي الجماعي.

ولا يعنــي ذلك أن جميع هذه التطورات صدرت عــن قرار واحد أو خطة تنفيذية موحدة، كما لا يعني إغفال خصوصية كل ساحة من الساحات الإقليمية، إلا أن تزامنها، وتشابه الاتجاه العام الذي تتحرك فيه، يسـمح بالنظر إليها بوصفها أجزاءً من عملية أوسـع لإعـادة ترتيب البيئة الأمنية في الشـرق الأوسـط، وإعـادة توزيع مصادر القوة والنفوذ داخله.

ومن هذا المنطلق، تكتسـب القـراءة القانونية لاتفـاق الإطار بعـداً إضافيـاً؛ إذ لا يقتصر أثر بعـض نصوصه على تنظيـم التزامات متبادلة بيــن طرفين، وإنما قد يمتد إلى تكريس نموذج جديد للترتيبـات الأمنية الإقليميـة، يقوم على إعـادة تعريـف دور الدولة، وآليات اسـتخدام القـوة، وطبيعـة العلاقة بين السـيادة الوطنية ومتطلبـات الأمـن الجماعـي، وهـي قضايـا مرشـحة لأن تتجـاوز الحالـة اللبنانيـة إذا ما اتجهـت المنطقة إلى اعتماد ترتيبات مشـابهة في ساحات أخرى.

ولهذا، تـرى هذه الدراسـة أن اتفـاق الإطار اللبناني يمثل أكثر من مجرد تسـوية مرحلية لوقف الأعمال العسـكرية، بل يشـكل إحدى الأدوات التنفيذية التي تعكس اتجاهاً أوسع نحو إعادة هندسـة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

ولا يُقصد بذلك أنه العامل الوحيد أو الحاسم في هـذا التحول، وإنما أنه يـندرج ضمن منظومة أوسـع من المبادرات والترتيبـات والتحولات السياسـية والأمنيـة التـي تشـهدها المنطقة، وتسـعى إلى إعادة رسم البيئة الأمنية، وإعادة توزيع أدوار الفاعلين فيها، وصياغة معادلات جديدة للاستقرار والردع.

ومن هنا، فإن تقييم الاتفاق لا ينبغي أن يقتصر على نتائجه المباشـرة داخل لبنان، وإنما يجب أن يمتد إلى دراسـة أثره المحتمل في مستقبل الترتيبـات الأمنيـة الإقليميـة، ومدى اتسـاق النموذج الذي يقدمه مع قواعد القانون الدولي، ومبـادئ السـيادة، والتـوازن بيـن الحقـوق والالتزامات، وهي المعايير التي سـتحدد، في نهايـة المطاف، مدى قدرة أي نظام أمني جديد على تحقيق اسـتقرار مسـتدام يحظى بالقبول والشـرعية، لا مجرد فرض وقائع مؤقتة بقوة موازين القوة.

الخاتمة

تكشف القراءة القانونية والاستراتيجية لاتفاق الإطـار اللبنانـي أن أهميتـه لا تنبـع فقط من الأحـكام الأمنية التي يتضمنها، وإنما من كونه يعكـس تحولات أعمق في الطريقة التي يجري بهـا التعامـل مع الأمـن الإقليمي في الشـرق الأوسط.

فالاتفـاق، فـي بنيتـه العامـة، لا يقتصر على تنظيـم وقـف الأعمـال العسـكرية أو معالجة الوضـع الأمنـي فـي جنـوب لبنان، بـل يقدم نموذجاً لترتيبات أمنية تتداخل فيها الاعتبارات العسـكرية مع الأبعاد القانونية والدبلوماسـية والسـيادية، بحيـث يصبـح الأمـن جـزءاً من منظومة إقليمية أوسـع، تتجاوز حدود العلاقة الثنائية بين لبنان وإسرائيل.

وقـد بينت هـذه الدراسـة أن عدداً مـن أحكام الاتفاق يثير أسئلة قانونية جدية تتعلق بمفهوم السـيادة، وحدود اسـتخدام القـوة، والتوازن بيـن الحقوق والالتزامـات، ومدى تأثير بعض الترتيبـات علـى قـدرة الدولـة اللبنانيـة فـي ممارسـة حقوقها القانونية والدبلوماسـية في إطار النظام الدولي. كما أظهرت أن تحليل هذه الأحـكام لا يكتمـل إذا عزل الاتفـاق عن البيئة الاستراتيجية التي نشأ فيها.

وفي هذا السياق، تبدو أهمية الاتفاق أبعد من الساحة اللبنانية نفسها. فهو يعكس اتجاهاً متنامياً نحو إعادة بناء الترتيبات الأمنية في الإقليم، عبر آليات جديدة تقوم على إعادة توزيع الأدوار، وإعادة تعريف مسؤوليات الدول، وتعزيز نماذج أمنية ترتبط بشبكات إقليمية ودولية أكثر تعقيداً من النماذج التقليدية التي سادت خلال العقود الماضية.

ومع ذلك، فإن خبرتنا التاريخية بهذه المنطقة من العالم تدل على أن أي مشروع لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية، مهما بلغت إمكاناته، لا يتحرك في فراغ. فقد شهدت المنطقة، عبر العقود الماضية، عدداً من المبادرات والمشروعات الكبرى التي نجح بعضها جزئياً، بينما تعثر بعضها الآخر أو أعيدت صياغته تحت تأثير التحولات الدولية، والتوازنات الإقليمية، وقدرة الدول والشعوب والفاعلين المحليين على التكيف والمقاومة وإعادة إنتاج موازين القوة، وبقاء قوى مقاومة كحركة حماس وحزب الله وأنصار الله ونظام سياسي متحد للنفوذ الأمريكي كالنظام الإيراني صامدين حتى اللحظة في بيئة تسعى إلى إنهاء وجودهم، هو دليل على حدود القوة الأمريكية وقدرة الشعوب على مقاومة المشروعات الكبرى التي تضر بمصالحها.

ومن ثم، فإن اتفاق الإطار اللبناني لا ينبغي النظر إليه بوصفه نهايةً لمسارٍ، ولا باعتباره قدراً سياسياً أو قانونياً محتوماً، وإنما بوصفه محطة ضمن عملية تاريخية أوسع ما تزال نتائجها تتفاعل، وما تزال مآلاتها النهائية مفتوحة على أكثر من احتمال.

ولهذا، فإن القيمة الحقيقية لهذا الاتفاق لن تقاس فقط بمدى نجاحه في تثبيت الهدوء على الحدود الجنوبية للبنان – وهو ما نشك بأنه سيحدث فعلياً في ضوء فهمنا لبنود الاتفاق والمطامح الإسرائيلية والمشاريع الامريكية والبنية السياسية والأمنية في الإقليم والأضرار التي سيتسبب بها في الداخل اللبناني لمكونٍ أساسي من مكونات المجتمع- وإنما أيضاً بقدرته على تحقيق توازن مستدام بين مقتضيات الأمن واحترام سيادة الدولة، وبين متطلبات الاستقرار الإقليمي وأحكام القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومكافحة الاستعمار والاحتلال والهيمنة، وحق الدول في بسط سيادتها على إقليمها.

فالاتفاقات التي تنجح في فرض وقائع أمنية مؤقتة دون معالجة الاختلالات القانونية والسياسية التي تقوم عليها، قد تؤجل الصراع، لكنها لا تنهي أسبابه.

ولعل الدرس الأهم الذي تبرزه هذه الدراسة هو **أن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يستقر بصورة دائمة إذا قام على اختلال التوازن بين الحقوق والواجبات، أو تقييد أدوات القانون الدولي، أو على إضعاف سيادة الدول**

وحقها في التحكم في مصيرها ومواردها، أو حق الشعوب في مقاومة المحتل، دون بناء منظومة إقليمية عادلة تقوم على قواعد متكافئة تحظى بالقبول والشرعية.

فالتاريخ الحديث للمنطقة يبين أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق بالقوة وحدها، كما لا يتحقق بالقانون وحده، وإنما بتوازن دقيق بين الأمن والعدالة والسيادة، وهو التوازن الذي سيظل المعيار النهائي للحكم على نجاح أو إخفاق أي ترتيب إقليمي جديد.

السيد عادل عبد المهدي

٢٠٢٦/٧/١٥

المصادر:

الميادين

الحرب في مرحلة الحسم، وعالمية النموذج الإيراني

كيف أظهرت معركة الـ٣٩ يوماً (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦)، الإحساس اليقيني بأنّ مسارات الحرب تسير نحو الحسم والانتصار؟ السيّد عادل عبد المهدي يشرح لماذا تصلح التجربة الإيرانية كنموذج عالمي يلهم بقية الشعوب.

انتهت المراحل السابقة، ودخلنا مرحلة جديدة.

انتهت مراحل الهزائم. ثم دخلنا مرحلة المقاومة والصمود. وننتقل الآن إلى مرحلة الحسم (وسنأتي لاحقاً على تعريفها). وهي مرحلة قد تستمر لسنوات. علماً أنه يجب التأكيد أننا نعيش في عالم سقطت فيه القوانين الدولية والأعراف حتى بين دول الجوار. وباتت السياسات والقرارات التي تتبناها قوى الهيمنة والصهيونية هي الحاكمة.

وعندما يحصل ذلك لدى طرف، فإنّ الطرف الآخر (المقاوم) سيدافع عن حقوقه ومصالحه بقوة رادعة. ولن يُخدع إطلاقاً بمنطق الكيل بمكيالين، الذي يخضع له العاجزون والضعفاء. نحن أمام فصل عنصري ليس على صعيد دولة بعينها، بل على صعيد عالمي. حريات مطلقة للطرف المهيمن والمستكبر، وقيود مطلقة على الآخر المستضعف والتابع.

وكمثالين سريعين، فعندما ترد إيران على القواعد في الدول المجاورة التي تنطلق منها الهجمات عليها، تثار سيادة الدول. لكن تبرّر الجهات نفسها الوجود والعمليات التركية في العراق، بحجّة وجود الـ PKK. والأمر نفسه، عندما تضغط أميركا لإلغاء عقد شركة الاستثمارات الصينية (هانشيسون) في بنما، بحجّة حماية المصالح الأميركية.

رغم أنّ بنما تفصلها على الأقل كوستريكا ونيكاراغوا والهندوراس والسلفادور وغواتيمالا وبليز والمكسيك عن الولايات المتحدة، لكنّ أميركا (ومعها معسكرها) ترفض الأمر نفسه عندما يتعلّق بمضيق هرمز الواقع كلياً في المياه الإقليمية المتداخلة الإيرانية والعُمانية. وقس على ذلك.

وفي بحثنا هذا سنقف أساساً عند جبهة غرب آسيا وخصوصاً إيران. وسيتضمّن البحث قسمين:

القسم الأول: مراحل توازنات القوى
وتتضمّن باختصار

١- مرحلة الانتكاسات والهزائم.
٢- مرحلة التوازنات والاستقلال الناقص.
٣- مرحلة الحسم
٤- ما المقصود بمرحلة الحسم
٥- عملية الالتفاف
٦- مآلات الالتفاف
٧- توازن إقليمي جديد؟
٨- النتائج

القسم الثاني: عالمية النموذج الإيراني
١- معالم النموذج
٢- النموذج الايراني
٣- مزايا النموذج الايراني
٤- لماذا هو نموذج عالمي جديد/قديم.
٥- أين يكمن التحدّي؟.

القسم الأول:
مراحل توازنات القوى

١ - مرحلة الانتكاسات والهزائم:

قبل انطلاق الاستعمار، كان العالم ـ ومنطقتنا منه ـ حضارات ودولاً وجماعات متجاورة. تتدافع وتسالم بعضها بعضاً. أو تحارب من أجل توسيع هيمنتها وسيطرتها.

لكنّ أيّاً منها لم تقم نظاماً عالمياً بمقوّماته العسكرية والاقتصادية والقيمية والاجتماعية والسياسية كافة، كما فعل الاستعمار. فالحضارة الإسلامية حتى نهاية القرن الخامس عشر كانت تنتشر في آسيا الوسطى حتى حدود الصين من ناحية إيران. وفي جنوب أوروبا وشرقها وشمال أفريقيا وغرب آسيا، من ناحية الدولة العثمانية.

أ- **مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى**، إنهار حكم القاجاريين في إيران. وفرضت بريطانيا سيطرتها على البلاد، من خلال معاهدة (١٩١٩). التي جعلت إيران محمية بريطانية فعلية. وفي ١٩٢١، حصل الانقلاب العسكري الذي أسس لحكم «رضا شاه بهلوي». كما أنهارت الدولة العثمانية. ووقّعت معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي جرّدت الدولة من معظم ممتلكاتها. وفي الحالتين بدأت الحملات المنسّقة للسيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة.

ب- تجزئة العالم الإسلامي، وسايكس بيكو (١٩١٦) ووعد بلفور (١٩١٧)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥).

ج- النكبة في فلسطين وتأسيس الكيان الصهيوني (١٩٤٨).

٢ - مرحلة التوازنات والاستقلال الناقص:

انتصرت ثورة تموز/يوليو (١٩٥٢) في مصر رداً على هزيمة النكبة والتقسيم. وتمّ تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦). وقامت الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨)، وثورة تموز/يوليو في العراق (١٩٥٨)، وانهيار حلف بغداد، واستقلال الجزائر (١٩٦٢). وحصلت انقلابات وتغيّرات في الاتجاه ذاته في ليبيا والسودان واليمن وغيرها. رغم هذه النجاحات فإنّ الانظمة التي قادت تلك النجاحات لم تحرّر نفسها وشعوبها من براثن الاستعمار نهائياً، بل استعارت معظم برامج الغرب ومفاهيمه، فحصلت انتكاسات.

وانهارت الوحدة بين سوريا ومصر (١٩٦١). ثم هزيمة حرب ٥ حزيران/يونيو (١٩٦٧). لتعقب ذلك حرب (١٩٧٣) ومبادرة القوات المصرية والسورية بمهاجمة القوات الاسرائيلية في سيناء والجولان. لتأتي بعد ذلك زيارة الرئيس السادات إلى الكنيست، واتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨).

٣- مرحلة الحسم:

انتصرت الثورة الاسلامية في إيران (١٩٧٩)، واندلعت الانتفاضات الفلسطينية (١٩٨٧ و٢٠٠٠)، وحرب تحرير لبنان (١٩٨٢-٢٠٠٠)، وحرب تموز (٢٠٠٦). ثم معارك غزة والضفة وصولاً الى «طوفان الأقصى» وحرب الإسناد في لبنان (٢٠٢٣).

وبعدها دخول اليمن الحرب، وقصف الكيان الصهيوني وربط ذلك بايقاف حرب الإبادة على غزة. وعمليات الوعد الصادق الإيرانية (١، ٢، ٣) في (٢٠٢٤ـ٢٠٢٥)، ثمّ العدوان الأميركي الإسرائيلي على إيران في حرب الـ١٢ يوماً في حزيران/يونيو (٢٠٢٥)، وأخيراً وليس آخراً، عودة الحرب بين الطرفين، والتي بدأت باغتيال الإمام الخامنئي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦، واستمرت ٣٩ يوماً. وانتهت بتوقيع الرئيسين الإيراني والأميركي اتفاق ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٦. والذي اعتبر وثيقة هزيمة مكتملة الشروط، بحسب المفكّر الكبير «جون ميرشايمر» أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

وقد أظهرت معركة الـ٣٩ يوماً (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦)، ثمّ التشييع المليوني المهيب (٤٣ مليون مشيّع بحسب الإحصاءات) لشهيد الأمة الإمام الخامنئي، في إيران والعراق في ٤ـ١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٦. ووفود الدول التي حضرت المراسم عن الإحساس اليقيني بأنّ مسارات الحرب تسير نحو الحسم والانتصار.

وسبق أن ذكرنا بأنّ حرب الـ (١٢) يوماً هي بمثابة «ستالينغراد» هذه الحرب. فهي لم تُنهِ الحرب لكن رسمت مستقبلها. وقد برهن الردّ المضاعف الإيراني على الاستفزازات الأميركية خلال مراسم التشييع عن القناعة والتصميم على إنجاز متطلّبات هذه الحرب.

٤- ما هو المقصود بمرحلة الحسم:

ابتداءً لا نقصد بذلك انتهاء المعاناة والمعارك وتحقيق الانتصار الناجز، ولا نقصد زوال «الكيان» أو انهيار أميركيا، أو انتهاء الهجمات والهجمات المضادة. فالحرب طويلة ومستمرة ولم تتوقّف لتبدأ من جديد، كما لا تعني إقرار الإسرائيلي والأميركي بهزيمته.

ولا تعني أنهما (ومعهما الغربي) لن يحقّقا أية نجاحات مقبلة. بل تعني أنهم في خط نازل استراتيجياً، وأنّ الجبهة التي تواجههما، في خط صاعد استراتيجياً. ونحن اليوم أمام واقع جديد تماماً. صحيح هناك دبلوماسية ومحاججات ومجادلات، لكننا انتقلنا بشكل شبه تامّ إلى الميدان وفرض الأمور الواقعية.

فمبادىء القانون، وحسن الجوار، والسيادة، وغيرها، ستخترق ولن تحترم من الجميع، إن لم يحترمها الجميع. فنصبح أمام حقيقة سرمدية ربانية لا مجاملة أو مناورات فيها. «واعتدوا عليهم بمثل ما اعتدوا عليكم» أو «تُقتلون وتَقتلون». فعموماً نحن نعيش قوانين وقرارات ووحدة ساحات وخطابات الحرب الشاملة، وتتراجع يوماً بعد آخر قوانين السلم، وحدود وسيادات الدول ومواثيق القوانين الدولية والمؤسسات الأممية.

٥- عملية الالتفاف:

ستحاول الولايات المتحدة (ومعها «إسرائيل» والغرب) أن تعيد تشكيل مواقفها وتحالفاتها لتغطّي على وثيقة هزيمتها، وما سُمّي باتفاق إسلام آباد في (١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦)، وتفرغها من مضامينها وتتهرّب من التزاماتها.. فلجأت الى اتفاق واشنطن في (٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٦). ثم بيان لقمّة مجلس التعاون الخليجي في (٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٦)، والكلام عن الصواريخ الإيرانية وممر هرمز.

وإيجاد ممر آخر عبر عُمان. واستضافة القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) حواراً أمنياً إقليمياً في المنامة في أوائل تموز/يوليو (٢٠٢٦) برئاسة قائد «سنتكوم»، ومشاركة كبار القادة العسكريين من البحرين والسعودية والإمارات وقطر وعُمان والكويت ومصر والأردن واليمن ولبنان وسوريا. ثمّ اجتماع «الناتو» في أنقرة في (٧، ٨) تموز/يوليو الجاري، وكلام الرئيس ترامب عن مساعدة تركيا وسوريا في حربه ضد إيران وفي المنطقة.

٦- مآلات الالتفاف على اتفاق إسلام آباد ومخرجاته:

أ- يقيناً أنّ أبرز هدف لعملية الالتفاف هو إثارة الفتنة والاقتتال سواء داخل البلدان أو بينها، أو كليهما. ويقيناً ستحقّق العملية بعض النجاحات وستستفيد منها «إسرائيل» والولايات المتحدة. لكنّ كلّ ذلك سيصلّب قدرات المقاومة ومواقف إيران بدل أن يضعفها.

فمثل هذه السياسات جُرّبت في السابق، وفشلت، وإنّ تكرارها سيزيد الفوضى في المنطقة، وسيؤثّر على الاقتصاديات العالمية، وسيستنهض المزيد من المقاومة. فهذه السياسات فخ تقع فيه الولايات المتحدة بالضدّ من تحقيق الاستقرار وخفض أسعار الطاقة، وانسيابية عمل النظام والقضاء على إيران والمقاومة.

على العكس فإنها تكشف حدود القدرات الأميركية ومن يسير في ركبها.

فإيران تفاوض اليوم من موقع «الندية» وليس «الضعف». وهي تمتلك من الأوراق أكثر مما يمتلك خصومها. وتطرح مفهوم الالتزام مقابل الالتزام.

بعيداً عن التفاسير الأحادية. هذه الصلابة ليست عناداً أحمق، بل قراءة دقيقة لحقيقة أنّ العدو أصبح في سباق مع الزمن والاقتصاد ودرء التآكلات الداخلية في صفوفه، قبل أن يكون في سباق مع الجغرافيا والتحالفات المتهرئة، وقدرات التدمير والقتل التي جرّبها كلّها وفشل. بل قد ترى إيران في محاولات التجميع الاعتباطية للدول، التي كانت دائماً في ركبها، علامات ضعف متزايد، بدل أن ترى فيها جبهة فاعلة جديدة تستطيع تغيير مجريات الأوضاع.

ب- بعض المؤشرات التي توكّد أننا أمام تحوّل استراتيجي، وليس مجرّد انتصار مؤقت:

ـ يعلم الجميع أنّ الاستراتيجية الأميركية هي الانسحاب من المنطقة. هكذا فعلت في أفغانستان، والأمر نفسه في العراق وجزئياً في سوريا، وقد بيّنت ذلك بوثائق رسمية صدرت عن البيت الأبيض في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، بعنوان (الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة). وأكدتها لاحقاً وثيقة شبيهة عن وزارة الدفاع في مطلع (٢٠٢٦).

وعليه فإنّ جمع عدد كبير من دول المنطقة وإملاء البيانات عليها لن يعالج هذا التراجع. فهذه الدول جرّبت الحرب المباشرة سواء مع إيران (حرب الخليج الأولى والحروب الأخيرة وإغلاق مضيق هرمز)، أو حماس والجهاد (حرب غزة)، أو حزب الله (حرب الـ٦٦ يوماً والحرب الاخيرة)، أو أنصار الله (حرب البحر الأحمر وانسحاب الأسطول الأميركي). وأدّت نتائج تلك الحروب إلى كوارث كانت جزءاً من تغيّر موازين القوى الذي نشهده حالياً. فهناك معادلة قد انهارت. وما لم تدخل عوامل قوة جديدة حقيقية، فإنّ البناءات ذاتها ستقود إلى النتائج ذاتها. فكيف الحال إذا كانت قدرات ايران والمقاومة قد تقدّمت كثيراً، وتراجعت قدرات الطرف الآخر في الكثير من الأمور.

ـ يشير سعي الولايات المتحدة والناتو للتلاعب بالموقفين التركي والسوري إلى مدى ضعف الولايات المتحدة في تجميع قواها لمواجهة إيران ومحور المقاومة. فتركيا تسعى لأن تكون قائدة، أو إحدى قيادات العالم الإسلامي. وتستضيف قيادات حماس والمنظمات الفلسطينية، وأدانت الإبادة في غزة، وتعلن وقوفها مع القضية الفلسطينية، وضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، واستنكرت العدوان على إيران. وإن استخدامها كورقة مضادة، يشبه استخدام هتلر للاتحاد السوفياتي في بداية الحرب العالمية الثانية، فقد ساعدته في تقدّمه الأوروبي، لكنها انقلبت عليه لتكون إحدى أهم عوامل هزيمته في مجمل الحرب. وهو ما يفسّر القلق والمخاوف الإسرائيلية من التقارب التركي ـ الأميركي. رغم أنّ تركيا تستثمر ازدواجية مواقفها من إبقاء اعترافها بـ «إسرائيل»، أو عضويتها في الناتو وعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة، للحصول على أدوار ومكاسب، جزئية لن تؤثّر بحسب رؤيتنا على عمق الموقف التركي.

ـ هبوط الطائرة الايرانية في صنعاء: هذا الحدث بالغ الدلالة، لأنه يعني بدء عملية فكّ الحصار عن اليمن. مما يعني ضخّ قوى إضافية حقيقية جديدة. ستعزّز من قدرات وقوة محور المقاومة. وهذا قد يعني أنّ السعودية مترددة، فهي لم تتمكّن من منع العملية رغم إدانتها لها. إما بسبب العجز، أو عدم الرغبة في إغلاق باب التفاوض كلياً. وهو ما نرجّحه، خصوصاً مع حضور وفد سعودي مهم في مراسم تشييع السيد الخامنئي في طهران.

وأنّ وصول طائرة إيرانية ثانية في ١٣ تموز/يوليو الجاري إلى مطار الحديدة، دليل على التصميم الإيراني/اليمني على فكّ الحصار. وليس من دون دلالات أنّ عملية قصف مطار صنعاء، أعلنه وتبنّاه حلفاء السعودية في اليمن، وأعقب ذلك بعد فترة قصيرة قصف أنصار الله لمطار «أبها» ولمواقع سعودية أخرى. مما يشير إلى تصميم يمني حاسم بالتصدّي. فنحن نقف اليوم ليس أمام مجاملات، بل أمام تصميم من جهة، وسياسات الأمر الواقع ومناورات الحروب من جهة أخرى.

ويعلم الجميع أنّ اندلاع الحرب على هذه الجبهة قد يقود إلى إغلاق باب المندب وتعثّر الملاحة في البحر الأحمر بكلّ ما يحمله ذلك من تداعيات اقتصادية. ستضاف للتداعيات التي تسبّبها الحرب وإغلاق مضيق هرمز. لذلك نقول إنّ التصعيد من قبل الولايات المتحدة، هو وقوع في الفخّ بدل إنجاح عملية التفاف على اتفاق ١٦ حزيران/يونيو بين أميركا وإيران.

ـ تشييع الإمام الخامنئي في إيران والعراق: فهو يعبّر في إيران عن حسم نهائي لمسألة إسقاط النظام، بل على العكس تظهر شعارات الثأر عن أحاسيس الغضب والجرأة. وهذه ليست قضية عاطفية فقط، بل تعبير عن مواقف واعية تأتي بعد معاناة طويلة من الدمار والقتل والحرب والحضور في الميادين، وبعد عقود طويلة من العقوبات والحصار.

ويعبّر التشييع المليوني في العراق عن رسائل سياسية وتعبوية واضحة. فالقضية هي قضية ولاء وانحياز واضح، وأنّ محور المقاومة قوي وله بيئة واسعة جداً.

فالعمق الشيعي، والوطني العراقي، هو جزء لا يتجزأ من معادلة الردع لمحور المقاومة. وإنّ الضغط الأميركي لعزل العراق عن هذا المحور تحت ظل هذا الشعار أو ذاك، سيبقى محاولات، سرعان ما تطوّقها وقائع الميدان المضادة.

٧- توازن إقليمي جديد؟:

قد نكون أمام توازن جديد عماده إيران والعراق واليمن وفلسطين وقطر وعُمان وتركيا ومصر والسعودية وباكستان. لن تتطابق المواقف، فكثير من هذه الدول ستحافظ على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، بل إنّ بعضها لديه علاقات بالكيان الصهيوني.

لكنّ انفصالاً معيناً يجري أمام أنظارنا بين السياسات الرسمية للأنظمة والوقائع الميدانية، فنحن أمام منطقة فراغ لا بدّ أن تملؤها القوى الإقليمية. فعلاقات الحوار والتعاون مع إيران باتت ضرورة، فدول المنطقة أمام خيارين؛ إما الدخول في حروب مدمّرة طويلة الأمد تهدّد وجودها الجماعي، أو التساكن الإقليمي لسد الفراغ بما يحفظ أمنها ومصالحها.
ولمواجهة التهديدات الإسرائيلية بمشاريع «إسرائيل الكبرى». فالحسم الجاري الذي نتكلّم عنه هو حسم تفاوضي دبلوماسي وميداني (استخدام القوة)، تفرضه موازين القوى الجديدة، وليس حسماً عسكرياً. هذا التوازن والتساكن بقدر ما تقف ضده قوى دولية، ستشجعه بقوة قوى دولية أيضاً. وستشجعه معادلات دولية جديدة أيضاً، منها تراجع القطبية الأحادية. وصعود أقطاب وبدائل جديدة.

٨- النتائج الأكثر احتمالاً:

أ- انسحاب إسرائيلي تدريجي من جنوب لبنان، ليس بسبب اتفاق واشنطن، بل بسبب الاستنزاف.

ب- عودة العلاقات السعودية – الإيرانية لتشمل ملفات أمن الطاقة واليمن، مما يعيد اليمن كدولة موحّدة قوية بين دول المنطقة.

ج- دور عراقي محوري كجسر بين طهران والخليج، من جهة، وهو ما يحدث بالفعل على الأرض.

د- ستبقى فلسطين البوصلة والعقدة الأصعب، وستزداد فرص معادلة «حلّ الدولتين» أو «الدولة الواحدة» بصيغة إقليمية تنهي مشروع «إسرائيل الكبرى». كما ستبقى فلسطين الفيصل للحكم على مدى الإخلاص في المواقف، أو مدى عمليات المداهنة وسياسات الأوجه المزدوجة.

القسم الثاني:
عالمية النموذج الإيراني

صحيح أنّ العَلَم وحب الوطن يوحّدان صفوف الشعوب ومنها إيران. لكنني أعتقد أنّ هناك حقيقة أخرى عابرة للقومية والطبقية والمؤسساتية تتعلّق بالتربية الإسلامية والحسينية على وجه الخصوص. وهي التي تتوارثها الشعوب، بمراسيمها وعباداتها ودعواتها من دون أن تدرك دائماً المضامين التربوية الدائمة التي تزرعها في النفوس جيلاً بعد جيل. فيتشكّل خزين مقاوم، صبور، وجهادي قد لا يشعر المواطنون به في الأيام العادية، لكنه هو الذي يستنهضهم في أيام الملمّات والصعوبات.

هذه الروح عندما تتولّد عند الشعب، خصوصاً مع غلو العدوان وشدّة بطشه ستولّد سلوكاً يتجاوز التحليلات السطحية، لتنتقل هذه الروح إلى كتلة شعبية وازنة تزداد صبراً وعناداً ووعياً في كلّ يوم. لتصبح هي العامل الحاسم للصمود والنجاح، فالوحدة تحت العلم الوطني عنصر مهم لكسب المعارك، لكنه ليس المحرّك الجوهري للصبر الأسطوري في مختلف الجبهات.

الاعتقاد العميق بأنّ الشهادة تمنح الحياة الأبدية، واستلهام شهادة الحسين عليه السلام، تتحوّل من عقيدة وفكرة دينية إلى نمط حياة، وبنيان ثقافي ومؤسساتي وسياسي يمنح المجتمع والمقاومة حالة فريدة من «المناعة الاستراتيجية».

١ ـ معالم النموذج:

أ ـ المعركة الكربلائية هي نصر «تحت الرماد»:

ففي الثقافة الغربية، يُقاس النصر باحتلال الأرض أو تدمير العدو. أما في الثقافة الإسلامية والحسينية، فـ«النصر» لا يُقاس وليد اللحظة. فواقعة الطف لم تكن نصراً عسكرياً للأمويين، بل كانت نصراً أخلاقياً خلّد الإمام الحسين عليه السلام في الضمير الجمعي.

هذه التربية تجعل الإيرانيين والمقاومين يتحمّلون العقوبات والحصار لعقود، لإنهم ينظرون إلى المعركة بعين «الاستراتيجية الطويلة» التي تستنزف العدو. فتولد الثقة لدى المقاومين، واليأس والتخبّط لدى الأعداء. مما يقنع الطرف الأول بالنصر، ولو المؤجّل، فيزداد جرأة، ويزداد التأييد له وتتوسّع حاضناته، ويرهق العدو ويزداد ضعفاً وعزلة.

ب ـ مفهوم «الغيبة والظهور» و«التحكّم بمنطق الزمن»:

يربّي الإسلام بظهور الإمام المهدي عليه السلام. ففكرة الفرج قوية لدى المسلمين، خصوصاً الشيعة. وأنّ الإيمان الحقيقي يُختبر بالصبر والابتلاء زمن الغيبة. هذه التربية تلغي مفهوم «اليأس» من التأخّر الزمني.

فعندما تفرض واشنطن عقوبات، أو تهاجم «إسرائيل» لبنان وغزة، فإنّ الردّ لن يكون انهياراً نفسياً، كما حصل لمعظم الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية، فاستسلم كبار سياسييهم وقادتهم للاحتلال. بل ستكون في الحالة الإسلامية والكربلائية «امتحاناً إلهياً» يوجب المزيد من التماسك والصمود والتضحية.

ج ـ الشهادة وفلسفة التضحية بالنفس كاستثمار استراتيجي:

في الأنظمة الغربية، فإنّ الهدف الأساس هو الحفاظ على حياة الجنود، والآثار النفسية السلبية على مجتمعاتهم. أما في التربية الإسلامية والحسينية، فالحفاظ على النفس واجب، لكنّ الدفاع عن الحقّ حتى لو استوجب الشهادة ليس نهاية مأساوية، بل كرامة إلهية وحياة أبدية في جنات الخلد، وفخر واعتزاز لمحبّي الشهيد وأسرته. وهو ما ظهر واضحاً في تأبين الشهداء سليماني والسيد نصر الله والقائد إسماعيل هنية والإمام الخامنئي والآلاف غيرهم. حيث تحوّلت الفاجعة إلى عهد واستفتاء جماهيري للتماسك والاستمرار والصمود. فشهدنا ولادة آلاف القادة المصمّمين على السير بمنهجهم.

د ـ العزاء «كأداة للوحدة المجتمعية»:

فمهما كانت جنسية أو قومية أو مذهب الإنسان، فإنه سيشعر عندما يشارك في مواكب العزاء أنه جزء من «جسد واحد». له مُثل واحدة. ويرتبط بأهداف واحدة. وأنّ هذه الشبكة المتداخلة والمركّبة والمعقّدة والمتواصلة من التجمّعات التضامنية والعاطفية تخلق «تضامناً عضوياً»، لا تحتاج فيه القيادة إلى أجهزة دعائية مكلفة.

أو إلى سرديات وتشكيلات وعرفاء وتنظيمات بيروقراطية. فكلّ شيء طبيعي، وفطري تربّت عليه هذه الجموع التي قد تكون أخذت جرعات بسيطة في مراحلها الأولى. لكن مع دعايات العدو الواسعة، وهجماته المتغوّلة، والتي لا تفرّق بين مقاتل ومدني، ورجل وامرأة وطفل، فإنّ هذه الجرعات ستزداد، لترتفع محفّزات التعبئة والحصانة التي تحملها بيئة المقاومة.

هـ ـ «ولاية الفقيه»:

لا امتلك المؤهّلات العلمية لمناقشة ولاية الفقيه من الناحية الفقهية. لكنني أتحدّث عنها من الناحية التنظيمية والسياسية والإدارية. فولاية الفقيه أسست لمفاهيم الحكم والدولة، ومنها ولدت فكرة الحكومة الإسلامية للإمام الخميني قدّس سره. وقد برهنت ولاية الفقيه أنها كانت حاضنة ومتعايشة مع التيارات الأساسية للفقه الجعفري.

كذلك فإنّ ولاية الفقيه أسست لمفاهيم الدفاع عن القدس وتحرير فلسطين والوحدة الإسلامية، واستطاعت التعايش والتعامل مع تيارات إسلامية من المذاهب الأخرى. وانفتحت ـ كرؤية إسلامية ـ على بقية الرسائل السماوية من أهل الكتاب. ووسّعت رؤيتها لتشمل كلّ أحرار العالم بغضّ النظر عن معتقداتهم، وطرحت مفاهيم سياسية جديدة لم تكن متداولة، كالمستضعفين الواجب مناصرتهم، والمستكبرين الواجب معاداتهم. مركّزة على الشيطان الأكبر (أميركا) والغدة السرطانية (الكيان الصهيوني). لذلك أفرزت ولاية الفقيه كممارسة تزاوج بين الرؤية الدينية والواقعية السياسية المعاصرة.

و- ولاية الفقيه «ديمقراطية» ثنائية وليست أحادية:

إنها «ديمقراطية» من أعلى ومن القاعدة، إن صحّ التعبير، وليس من القاعدة فقط. فالديمقراطية التي استوردناها من الغرب سواء الملكية أو الجمهورية، هي الوصول إلى إرادة الشعب، وديمقراطية الصوت الواحد والانتخابات والمؤسسات الدستورية واستقلالية القضاء، إلخ. وسنجد في تطبيقات «ولاية الفقيه» والنموذج الإيراني أموراً مشابهة وأخرى مختلفة، وهذه بعض الملاحظات:

- ينتخب مجلس الخبراء الولي الفقيه. ويتمّ انتخاب أعضاء المجلس أنفسهم في كلّ محافظات إيران من الشعب مباشرة، بغضّ النظر عن طبيعة مذاهب سكانها أو دينهم، ويضمّ مجلس الخبراء ٨٨ من علماء الشيعة والسنة. ومن السنة مثلاً مولوي سلامي، ومولوي عارفي عن محافظة سيستان وبلوشستان، والحاج غراوي عن محافظة كلستان. وهناك شروط يحدّدها الدستور والأنظمة للولي الفقيه (وكذلك لأعضاء مجلس الخبراء). كالعلم والنزاهة العالية والصدق والأمانة وحسن السيرة والعدالة والتديّن والإيمان والإخلاص، إلخ. وهذه كلّها لا تمثّل ورقة انتخابية قابلة للتزوير أو الشراء والبيع، أو التصنيع خلال فترة قصيرة. فهي سلوك حياتي طويل تبنى مقوّماته بكلّ شفافية وأمام الملأ بكلّ تفاصيلها. إنّ انتخاب ولي الأمر وهو القائد، هو انتخاب أصيل، يخضع لتدقيقات صارمة وشفّافة بعيداً عن أية قسرية. لذلك يعبّر عن قناعة عميقة ومدققة بتوفّر كامل الشروط، خلاف اختيار القيادات في التجارب الأخرى. ويتمتع الولي القائد بصلاحيات واسعة، لكنها مقيّدة بالحقوق المنصوص عليها دستورياً. فيحترم صلاحيات مجلس الشورى المنتخب مباشرة من الشعب، وقرارات الحكومة وبقية المؤسسات، حتى وإن اختلف معها. ولا يعطّلها إلا وفق طرق دستورية محدّدة.

- أما «الديمقراطية» من القاعدة، فيمثّلها الاحترام الدقيق للدستور وللمؤسساتية، وللانتخابات التشريعية وانبثاق الحكومات من الانتخابات ومسؤولياتها أمام مجلس الشورى، وباقي الانتخابات التي أسست لها الجمهورية الإسلامية، والتي خاضتها بغضّ النظر عن الظروف الصعبة التي كانت تواجهها في مختلف مراحلها خلال العقود الطويلة السابقة.

- مقارنة «ولاية الفقيه» بالنظم الملكية: من مزايا النظم الملكية الدستورية أنها تحفظ نوعاً من الاستقرار والثبات على المدى الطويل، على خلاف الأنظمة الجمهورية التي قد تتعرّض لهزّات عنيفة من دون صمام أمان يمكن أن يتعامل مع هذه الهزّات. لكنّ مشكلة النظم الملكية أنها تؤسّس أرستقراطيات متعالية على الشعب، ونظماً وراثية. وهذا يختلف عن ولاية الفقيه، فولي الأمر يلتقي دورياً بمختلف شرائح الشعب. وخلافاً للملكية يغيب الجانب الوراثي في الولي الفقيه. فلم يخلف أحد أبناء الإمام الخميني بعد رحيله. وقد رفض الإمام الخامنئي تسمية بديله، بل ترك ذلك لمجلس الخبراء الذي اختار السيد مجتبى، لتمتّعه بالصفات المطلوبة لهذه المرحلة، وليس لأنه ابن الراحل، حيث طُرحت أسماء عديدة، وفاز السيد مجتبى بأغلبية أصوات مجلس الخبراء، وليس بإجماعهم.

٢- النموذج الإيراني:

تنتقل «ولاية الفقيه» كمنظومة حكم» من قراءة الأداة إلى قراءة الجوهر. فهي نموذج حضاري شامل، وتجربة فريدة في قدرتها على الاحتواء وليس الإقصاء، وعلى المقاومة وليس الخنوع والاستسلام، وعلى البناء والانتماء والهوية وليس الهدم والبلبلة والضياع، وعلى الوحدة وتحويل الخلاف المذهبي الى تنوّع داخلي، وتحويل الظلم والعدوانية الى عدو مشترك للوطن والشعب والبشرية. كلّ ذلك تحت مظلة السياسة والمفاهيم المدنية المتفق عليها، وليس العقائدية فقط.

فالنموذج الإيراني قائم بذاته. وقابل للاستفادة والاستلهام كمضامين ومفاهيم عامّة، وليس كصياغات جامدة، حتى في ظلّ أيديولوجيات ومعتقدات وظروف شعوب مختلفة.

وهذه مقاربات قد تكون مفيدة:

أ- جمهورية إفلاطون والمدينة الفاضلة وولاية الفقيه:

يمكن استلهام نموذج «ولاية الفقيه» من قبل غير الشيعة، أو حتى غير المسلمين. تماماً كما يتمّ استلهام جمهورية أفلاطون أو المدينة الفاضلة للفارابي. التي تقدّم نموذج الدولة المثالية الهادفة إلى تحقيق العدالة. وكانت مصادر مهمة ألهمت الكثير من النظريات والأنظمة الحاكمة اليوم. وهذه بعض التطابقات والفوارق بين هذه النماذج.

- الحاكم الأعلى: عند إفلاطون يسمّى «الملك الفيلسوف» الذي يصل إلى الحقيقة عبر العقل والتأمّل. وعند الفارابي يسمّيه «الرئيس الأعلى» الذي يجب أن تتوفّر فيه شروط عقلية وروحية، حيث دمج الفارابي مفهوم الفيلسوف اليوناني مع مفهوم «النبي» و«الإمام» في الفكر الإسلامي، ليكون على اتصال بالعقل الفعّال. بينما تمنح «ولاية الفقيه» الدور القيادي للولي الفقيه المستوفي للشروط.

- الغاية الأساسية: يتفقون على أنّ الهدف الأسمى للمدينة أو الدولة ليس التوسّع أو الثروة، بل تحقيق العدالة وضمان السعادة القصوى للمواطن والإنسان.

- التقسيم الاجتماعي والطبقي: رتّب الفارابي الاجتماع بحسب قدرات ومهام أفراده. بينما يقسّم إفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات. هم الحكماء/الفلاسفة للحكم، والحُرّاس للدفاع، والعامة للإنتاج. ولا تقسّم «ولاية الفقيه» المجتمع الى طبقات متمايزة، بل أقامت إشرافاً على مناهج البلاد من أعلى عن طريق الولي الفقيه من جهة، والضوابط والإجراءات للدولة التي تمارسها السلطات المنتخبة ودوائر الرقابة الدستورية من جهة أخرى.

- الإطار الفكري: اعتمد إفلاطون على الفلسفة والعقل الوثني اليوناني، بينما اعتمد الفارابي على العقيدة الإسلامية معتبراً أنّ غاية هذه المدينة هي التقرّب إلى الله (السبب الأول) وتحقيق السعادة في الدارين. وهو ما تؤكّده ولاية الفقيه أيضاً.

٣- مزايا النموذج الإيراني:

الذي يميّز التجربة الإيرانية هو أنها محصّنة الى درجة كبيرة في مواجهة العقوبات وما قد يقود للانهيار المجتمعي. فعندما يُعاقِب الغرب ويدمّر ويحاصر الشعوب، فهو يعتقد أنّ ارتفاع الأسعار أو فرض العزلة سينتج «ربيعاً إيرانياً».

وهو ما حصل وسيحصل مع مجتمعات وقيادات تخترقها القيم الغربية. لكن في حالة الجمهورية الإسلامية فإنّ مثل هذه الأفعال ستنتج تماسكاً إسلامياً وحسينياً سيبقى عصياً على كلّ المناورات والألاعيب السياسية والهجمات العدوانية العنيفة.

وما نراه اليوم من تشييع الإمام الخامنئي، وحضور قادة العالم وملايين المشيّعين في إيران والعراق هو ليس مجرّد وداع قائد، بل هو «تجديد البيعة». وولادة موجات جديدة أوسع من موجة الأساس.

وهذا ما يمنح أبناءها القدرة على رؤية المشهد بعيون من ينتظر النصر الإلهي، وليس بعيون من يخاف من الخسائر الدنيوية، على أهميتها.

وهو مشروع توحيدي:

أ- بين المكوّنات والقوى السياسية:

- مع باقي الشيعة: لم تُلغِ المرجعيات الأخرى، بل تعايشت معها. مما جعل إيران «بيتَ الشيعة» وليست «حزب الشيعة».

- مع السنة: بتبنّي قضايا كفلسطين والقدس، ومؤتمرات الوحدة الإسلامية والوحدة بين المذاهب والمؤتمر الإسلامي وغيرها، و التي يحضرها العلماء من كلّ الاتجاهات. مما ساعد على تجاوز الكثير من الخلافات، والوصول في عدد كبير من القضايا الى أرضيات مشتركة.

- مع الهويات الأخرى كالمسيحيين واليهود والزرادشتيين وغيرهم: فقد تمّ الإقرار بحقوقهم الدينية، والثقافية والسياسية. فخصّصت لهم مقاعد في مجلس الشورى، وخلقت نموذجاً في «المواطنة الدينية» لدولة تحترم دينها وأديان الآخرين.

- مع العلمانيين: إذ ساعدها استخدام مفاهيم «المستضعفين» و«الاستكبار» على عدم الغرق في صراع الإسلام ضدّ العلمانية. لتستثمره وتحوّله الى صراع بين الجنوب والشمال، وبين الدول الغنية والفقيرة، وبين الدول المعتدى عليها والدول المعتدية، وبين الشعوب المضطهدة والاحتلال والفصل العنصري وحروب الإبادة.

- مع المجاميع السياسية وقوى محور المقاومة.

ب- على صعيد الدول: فتحت الطريق أمام عدة خرائط يمكن العمل عليها:

- الخارطة السياسية: فالمنطقة تطبخ تشكيلاتها المستقبلية. ليس بثنائية معسكر أميركا و«إسرائيل» ضدّ إيران والمقاومة. بل بشراكة أو تحالفات مناطقية متعدّدة الأقطاب.

- الخارطة الاقتصادية، واحتمال الانفكاك من الدولار، والنفط الأحادي:

· شبكات الطاقة البديلة: خطوط أنابيب الغاز من إيران عبر العراق وسوريا، و/أو تركيا إلى أوروبا. أو عبر الخليج إلى سوريا ولبنان، مما يربط أمن الطاقة الأوروبي مباشرة باستقرار العلاقات مع المنطقة وطهران وبقية المراكز.

· ممرات برية وبحرية جديدة: كممر «البصرة- ميناء الفاو-تركيا – أوروبا. و/أو ممر البصرة-«بندر عباس- موانىء الهند، و/أو باكستان. وستتحوّل بلاد الرافدين والشام وبلاد فارس إلى بوابة آسيا الوسطى. والخليج إلى بوابة شرق آسيا. وتركيا إلى بوابة بلدان القوقاز.

· تسويات العملات: التجارة البينية بين دول المنطقة

والتي قد تتمّ بالعملات المحلية كالريال والدرهم واليوان والليرة والدينار بشكل شبه كامل، مما يُضعف أداة العقوبات الأميركية.

· منصة أو معاهدة مشتركة للدول الخاضعة للعقوبات: اقترح نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري ميدفيديف، خلال لقائه الرئيس بزشكيان على هامش مراسم تشييع السيد الخامنئي، تأسيس منصة أو معاهدة مشتركة للدول الخاضعة للعقوبات. تهدف إلى تنسيق المواقف المشتركة بين الدول المتضرّرة، مثل روسيا وإيران والصين. وتبادل الاستراتيجيات والآليات لكيفية مواجهة العقوبات الغربية. ودراسة وتطبيق إجراءات تفرض عقوبات مضادة.

- الخارطة الأمنية: من الدرع الأميركي إلى الدرع الإقليمي:

· سيتراجع حتماً الوجود العسكري الأميركي، إما نهائياً أو جزئياً. وسيفقد قدرته على فرض الإرادة السياسية، أو الأمنية. وعليه سيتمّ العمل على الأرجح لتحالف دفاعي إقليمي موحّد أو مركّب، بديل عن الولايات المتحدة والتطبيع والناتو. والمرشّحون هم إيران وتركيا وباكستان والسعودية ومصر، ويضمّ الآخرين، بدعم خفي روسي/ صيني لإدارة الأزمات ومنع الحروب. لن يقاتل بالضرورة الكيان الصهيوني مباشرة، لكنه سيسدّ المنافذ على فكرة «إسرائيل الكبرى». وسيعزّز فكرة الدولة الفلسطينية.

نظام صاروخي متكامل: سيتمّ تبادل المعلومات الاستخباراتية بين هذه الدول حول الملاحة البحرية، مما يخلق غرفة عمليات مشتركة لإدارة الممرات المائية، بدلاً من التهديدات الأحادية.

ج- مكانة غرب آسيا في العالم الجديد: آسيا الوسطى وحزام التوازن.

- ستتحوّل المنطقة من «ساحة صراع بالنيابة» لتصبح شريكاً مؤسساً للعالم متعدّد الأقطاب.

· مع الصين: ستصبح المنطقة المصدر الرئيسي لتغذية «الحزام والطريق»، بطاقة نظيفة وخدمات لوجستية، مقابل استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية.

· مع روسيا: تحالف دفاعي غير رسمي لحماية الملاحة في المسطّحات المائية الدافئة، مع تنسيق كامل في سوريا وأفغانستان.

· مع الاتحاد الأوروبي: سيعيد الأوروبيون بناء علاقتهم مع المنطقة على أساس «الجوار الآمن وليس على أساس تصدير «القيم. مما يدفعهم للضغط على «إسرائيل»، إزاء أعمال الإبادة والاستيطان والمساءلة، أو إيجاد الحلول للقضية الفلسطينية.

· مع الولايات المتحدة: فاختلاف الأنظمة في إقليم غرب آسيا سيسمح بإبقاء العلاقات الواسعة مع الولايات المتحدة عبر تلك الدول التي تربطها علاقات وثيقة بالمصالح والسياسات الأميركية، غير العدائية وغير الاستعمارية.

ما يحصل الآن بحضور رسمي إقليمي وعالمي، بما في ذلك الصيني والروسي والباكستاني والسعودي والتركي والمصري في تشييع الإمام الخامنئي، هو إبداء القبول النفسي لـ»مجلس أمن إقليمي» بقيادة عربية وإسلامية مشتركة.

لتكون السنوات ٢٠٢٦-٢٠٣١ كمرحلة حسم وتثبيت حدود القوة والنفوذ للأقطاب المختلفة. لتتراجع فكرة العداء والخوف من الآخر الإقليمي، وتتلاشى فكرة النصر أو الهزيمة لتحلّ محلّها فكرة «الإدارة المشتركة» للمصالح وللنزاعات. وتغليب المرابح والمصالح العليا على الخلافات والخسائر المستمرة.

٤- لماذا هو نموذج عالمي جديد/قديم حقاً. نماذج للمقارنة؟

أ- مقابل النموذج الغربي:

يفصل الغرب الدين عن الدولة، ويجرّد المواطن من زخم العقيدة الإيجابي في السياسة. فهو استعماري وعنصري بطبيعته. وعقيدته تتبعه في ذلك.

بينما يقدّم النموذج الإيراني المواطنة ذات البعد الميتافيزيقي، مؤكّدة الحقوق السياسية والمدنية، كاملة. ففي مواجهة الظلم الداخلي والخارجي ستؤدّي العقيدة إلى جانب الحقوق الأساسية دوراً أساسياً للانتصار والنجاح. وهذا يعطي الدولة شرعية عاطفية وروحية وعقائدية عميقة. من دون أن يلغي المؤسسات والممارسات المدنية كالبرلمان، والانتخابات والجمهورية، إلخ.

ب- مقابل النموذج الصيني الاشتراكي ذو الخصائص الصينية:

تقدّم الصين نموذجاً يقوم على تحقيق الاستقرار والرفاه المادي لشعبها، من دون مرجعية دينية. لكن بمرجعية أيديولوجية قيادية شيوعية وتقاليد «كونفوشية» مغروسة عميقاً في تربية وتراث الصينيين.

بينما يقدّم النموذج الإيراني «العدالة» والمظلوميات التاريخية. ومثالها البارز «كربلاء». حيث لا يكفي النمو الاقتصادي من دون مقاومة الاستكبار وتحرير فلسطين والنفوس والمؤسسات من الصهيونية والهيمنة العالمية. وهو ما يجذب الشعوب التي تشعر بالظلم التاريخي، والتي لا تمتلك المقدّرات المادية لتحرير نفسها، ولا تتوفّر لها الشروط، كما توفّرت للصين مثلاً من فعل ذلك.

ج- مقابل النموذج التركي:

يقدّم حزب العدالة والرئيس إردوغان طرحاً إسلامياً وطنياً براغماتياً يخدم المصالح التركية أولاً. ورغم توجّهه الأخير نحو الشرق والعالم الإسلامي كامتداد لإرث الخلافة العثمانية، لكنه استمر في التعايش مع الغرب، وسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو عضو في الناتو، ويعترف بـ»إسرائيل». فالدولة مقدّمة على الإسلام في نموذجه.

أما في النموذج الإيراني، فإنّ الإسلام وخصوصاً التشيّع، فهو مقدّم على الدولة. ويعتبر الدفاع عن القدس وفلسطين ووحدة العالم الاسلامي والدفاع عن قضاياه مرتكزات أساسية في النموذج الإيراني.

د- سرّ قوة نموذج ولاية الفقيه في الاحتواء، وليس الإقصاء.

- ولاية الفقيه ليست ثيوقراطية: فإطلاق صفة الثيوقراطية على ولاية الفقيه، أو على الحكومات الإسلامية عموماً هو تبسيط واستنساخ لفكر الثيوقراطية في التجارب الدينية اليهودية أو المسيحية. ففي الإسلام، لا توجد كهنوتية. ولا «تمسيح» أو «تنصير» ليعتبر المسيحي هو ذلك الذي له اسم يُقبل فيها أو يشطب منها. ولا يوجد انفصال بين الروحانية والمادية، أو بين العلمانية والغيبية. بل هناك ترابط وتبادل مهام وأدوار وأزمان. وهذه بعض الملامح:

· السيادة الإلهية: يعدّ الإله هو الحاكم المدني الأعلى. والحاكم -أو الملك- يُجسّد الإله. وتُعتبر القوانين والدساتير امتداداً للتشريعات والمبادئ السماوية، بدلاً من القوانين الوضعية التي يضعها البشر. وعند تفكيك المتشابهات والمسمّيات بين النموذجين يظهر الاختلاف جذرياً وأساسياً. فالحاكم الإسلامي الأرضي هو ليس تجسيداً للإله. والتجسيد كفر وشرك بالله سبحانه وتعالى.

فالحاكم المسلم غير معصوم، وهو إنسان يجتهد، يخطئ ويصيب. وبالتالي فإنّ الدساتير التي يضعها المسلمون تسترشد بالمبادئ الدينية، لكنها تجتهد فيها بحسب العقل البشري. وأذكر عند نقاش الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ كان الإمام السيستاني دامت إفاضاته يشدّد على عدم المسّ بالثوابت الإسلامية، وليس إدراج إحكام إسلامية في الدستور، وهو ما كان.

وقد تشرّفت في وقتها باللقاء بالشهيد السيد الخامنئي قُدّس سره، أنا والمرحومان السيد بحر العلوم والدكتور الجلبي بحضور الشهيد سليماني، لشرح مباني «قانون إدارة الدولة» وإيجابياته وسلبياته، وما نعمل عليه في إعداد الدستور. ومن ينظر إلى الدستور الايراني اليوم يجد فيه المتبنّيات المتماهية

مع الشريعة والمتكيّفة مع المفاهيم السليمة للعصر. وكمثال بسيط، فإنّ تطبيق الحدود أو العقوبات لا تتمّ بقطع الأيدي أو بقطع الرؤوس بل بالغرامات أو السجن أو الإعدام، وقس على ذلك.

· التفويض الإلهي: يعتمد الحكّام أو الملوك في الثيوقراطية على نظرية مفادها أنّ سلطتهم مستمدّة مباشرة من الإله. مما يجعل طاعة الحاكم جزءاً من الطاعة الدينية.

· الطبقة الكهنوتية الحاكمة: تدار شؤون الدولة بواسطة رجال الدين أو الهيئات الكنسية. فهم من يملكون الحق الحصري في تفسير النصوص، وإصدار الفتاوى، وتوجيه السياسات العامة. وهذا خلاف جوهري عن النظريات الإسلامية في الحكم، وبالذات ولاية الفقيه. فلرجال الدين موقعهم، لكنّ الدولة تدار من قبل هيئات مدنية منتخبة مباشرة من الشعب، وأغلب المسؤولين في الدولة والقوات المسلحة هم من المدنيين يخضعون ويحاسبون وفق القوانين المدنية.

· دمج السلطتين المدنية والدينية: تذوب الحدود في النموذج الثيوقراطي تماماً بين مؤسسات الدولة السياسية ومؤسسات المؤسسة الدينية.

· المرجعية العقائدية للقانون: إذ تتطابق الخطيئة الدينية مع الجريمة القانونية.

هـ- مفهوم الأمة:

يختلف مفهوم الأمة في الإسلام عن مفهوم الجماعة اليهودية أو المسيحية مثلاً. ففي الإسلام يتسع مفهوم الأمة ليشمل أتباع الديانات الأخرى ضمن مستويين: الأول، الأمة السياسية أو المدنية، وتشمل جميع السكان بغض النظر عن دياناتهم. والثاني بالمفهوم العقدي أو الديني. فهنا يتم التمييز بين المسلمين وغير المسلمين لحفظ حقوق وشرائع كل طرف وليس هدرها أو الانتقاص منها.

٥- أين يكمن التحدّي في كونه «نموذجاً عالمياً معاصراً»؟

أ- الولايــة مقيّدة بــالأرض والعقيدة: خــلاف الليبرالية أو الشــيوعية والاشتراكية التي تقدّم نفســها كمناهج أممية يمكن لأيّ شــعب أن يأخــذ بهــا بغضّ النظــر عن التاريــخ والدين والقومية والمذهب.

ب- الإعتماد على المجتهد الحائز على شروط محدّدة دينياً ومذهبياً، وبهذا يواجه النموذج اختباراً كبيراً في «مأسســة القدسية».

وهــذان مثالان –وهناك بالطبع أمثلــة أخرى- يراهما البعض بأنهمــا يحدّدان مــن النمــوذج الإيراني في المــكان والزمان والعقيدة. فلنناقش ذلك باختصار.

فهنــاك فــي كلّ الشــعوب نماذج تشــبه مأســاة الحســين. كـ«جــان دارك» في فرنســا، أو الســاموراي فــي اليابان، أو غيفــارا في أميــركا اللاتينية، أو غاندي في الهند، ونيلســون مانديــلا في جنــوب أفريقيا. وهناك في كلّ الشــعوب تجارب ميتافيزيقيــة تتزاوج مع العلمانية، وتجــارب علمانية تتزاوج مع الميتافيزيقية.

ففي الإســلام هنــاك مقولــة للعارف السـيد حيــدر الأملي (١٣١٩م-١٣٨٥م) في «أســرار الشــريعة وأطوار الطريقة وأنوار الحقيقة» تقول «ما يقبله الشــرع يقبله العقل، وما يقبله العقــل يقبله الشــرع». أو «الشــرع عقل من خــارج، والعقل شــرع من داخل». والمقصود العقل الفطري أو ما يعرف في عرفان المدرسة الفلسفية بــ«العقل الكلي» والذي يمثّل الدور الإلهــي، والفطرة الســليمة، والــروح الأعظــم، وليس العقل الفردي الجزئي المحدود، ولا العقل الجمعي (المتقلّب).

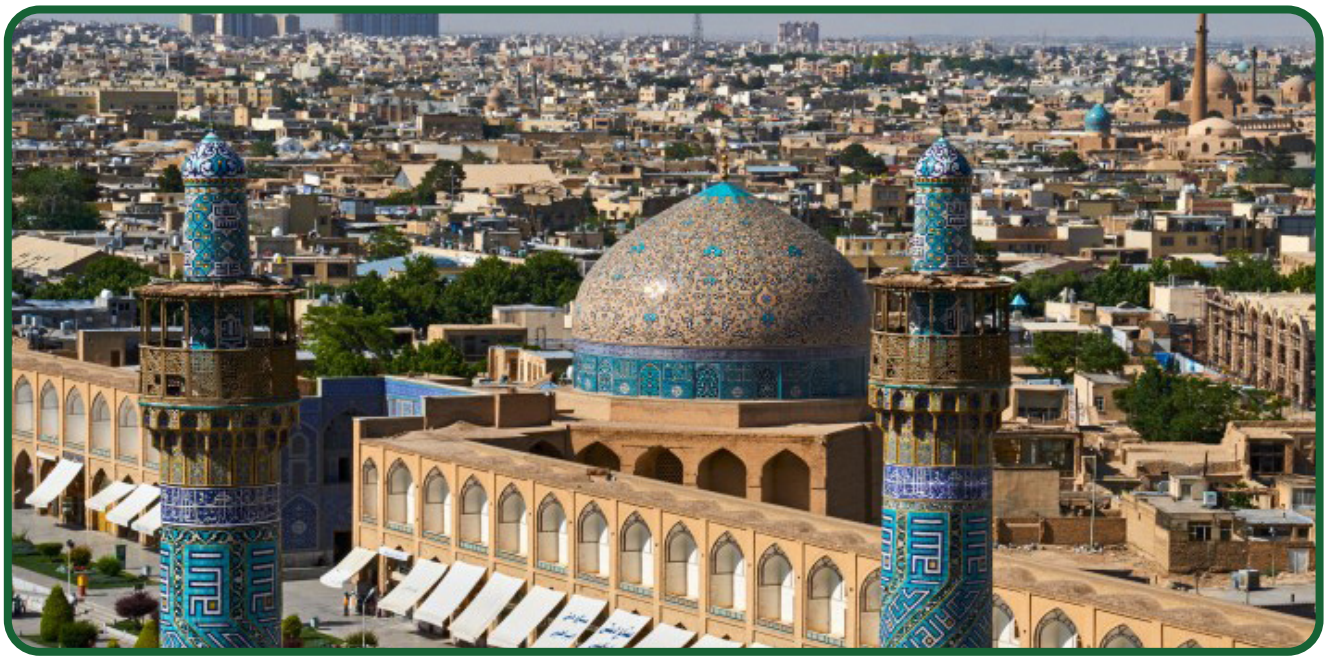

ما هي مقوّمات النموذج الإيراني في الزمان والمكان والعقيدة؟

أ- ليس المطلوب أن تصبح كلّ شــعوب الأرض إيرانية أو شيعية وإسلامية لتستلهم النموذج الإيراني.

تمامــاً ليس المطلوب أن نصبح جميعاً صينيين، إن تعلّمنا مــن تجربة الصين نظامها في ســيطرة الدولــة على المفاتيح الأساسية والســيادية للاقتصاد، وتزاوجه مع انفتاح رأسمالية القطــاع الخاص داخلياً وخارجياً. أو أن نصبح بريطانيين، إن تعلّمنــا من الغرب التجارب الناجحة للديمقراطية والدفاع عن الحريات في إطار القانون.

ب- فمركبــات النمــوذج الايراني تصلح ليس للاستنســاخ بالضــرورة، بــل أساســاً كتجربة جرى تطبيقهــا على أرض الواقــع، وحقّقــت نتائــج إيجابيــة ملموســة. وإنّ اســتلهام مركباتها وروحها يمكن أن يساعد في تجارب أخرى تختلف برموزها وأشكالها ومؤسساتها وتاريخها وتراثها وثقافتها، لكنها تشــترك بالخيوط التي تحوك أساسيات شباكها وجوهر دوافعها ومقاصدها.

فولاية الفقية تؤســس لــ«ديمقراطيــة» فوقية تمنع الفردية والوراثيــة والارســتقراطية والاســتبدادية. ولــ«ديمقراطية» قاعدية، لا تختلف عن الكثير من التجارب المدنية، كما أشرنا سابقاً

ج- يجب الإقرار بعد ٤٧ عاماً من الثورة الإسلامية بأنّ الكثير من الانطباعات والقناعات حولها قد تكون من محاولات الغرب والكيان الصهيوني والطائفية السياسية وشيطنة إيران وتشويه سمعتها، وليس من الحقائق والوقائع.

وهو ما يجعل هذه النقاشات صعبة للغاية، فهناك قناعات راسخة لدى كثيرين، بأنّ ما يسمعونه من الإعلام المعادي لإيران هو الحقيقية. فيبنون عليها. هذه الانطباعات ستنهار بسرعة أمام الوقائع الدامغة، إن صح ما نقوله. فانهيار الانطباعات القائمة على الأكاذيب والمبالغة، غالباً ما تنقلب ١٨٠ درجة بالضدّ منها.

د- إنّ المفتاح الفلسفي لفهم لماذا يمكن استلهام النموذج الإيراني من دون اعتناق الدين أو المذهب قائم على رؤية معرفية تقول «الحقيقة ليست محصورة في النص، بل النص يُقرأ بالعقل، والعقل يُنير النص». وهو ما يمنح التجربة الإيرانية خاصية «المرونة الجوهرية» التي تجعلها قابلة للترجمة إلى سياقات أخرى.

فعندما يناضل شعب في أميركا اللاتينية ضدّ الهيمنة، أو شعب في جنوب شرق أسيا قليل العدد وضعيف الحال ضدّ الظلم، فهو يستلهم «روح كربلاء». فالعقل البشري مهما اختلفت ثقافته، يدرك أنّ مواجهة الطاغوت تحتاج إلى صبر مؤسسي وأخلاقي وروحي وغيبي ورموز وقادة يضحون مع شعبهم وليس على حسابهم. وهذا هو جوهر التجربة الإيرانية.

هـ- استلهام المركبات لا استنساخ النموذج: النموذج الإيراني هو مثل معادلة رياضية. بالإمكان استخدام متغيّراتها وأمثلتها؛ مثل الصبر والعدالة ومقاومة الاستكبار، والشورى (الانتخابات أو «الديمقراطية») في القاعدة والقمة. والميتافيزيقيا والواقع، إلخ.
وربط ذلك -بحسب المجتمعات- بالثوابت من ثقافات ورموز ومؤسسات وتاريخ. فالصين، الكونفوشية استلهمت الماركسية وأضفت عليها الخصائص الصينية. وتركيا استلهمت علمانية أتاتورك وأضفت عليها «روحاً إسلامية».

وتقدّم إيران اليوم نموذجاً فيه الكثير من الدروس، التي ساعدت وستساعد أكثر في تغيير مسارات المنطقة والعالم. وهذه الخبرة يمكن لأيّ شعب يعاني من التهميش أن يستخدمها، تماماً كما تستخدم حركات التحرّر الوطني في العالم الثالث خطاباتها التاريخية والأسطورية لتعزيز التماسك.

فتقشّف غاندي وسلميّته ومواجهة العنف باللاعنف، هي تجربة فريدة. لكنها تشبه إلى حدّ كبير المقولة الإيرانية/الكربلائية من «انتصار الدم على السيف». وقدّمت تجربة مانديلا الذي اتهم بالإرهاب، وقضى سنوات طويلة في السجن لقيام مناصريه بعمليات الكفاح المسلّح في مقاومة الفصل العنصري والاستعمار تجربة فريدة. لكنها تشبه إلى حدّ كبير انتصار إيران لحركات المقاومة، خصوصاً في فلسطين.

مما فرض على إيران شتى أنواع العقوبات والتهم والحصار والحروب. وإنّ تجربة «غيفارا» لإشعال ألف بؤرة ثورية، لا تختلف عن موقف الجمهورية الإسلامية من الاستكبار والشيطان الأكبر والغدة السرطانية، ودعم المستضعَفين والمعتدى عليهم وحركات التحرّر في العالم.

فالرموز تتغيّر بأسمائها وأجسادها، لكنها تتشابه بأفعالها وأهدافها. واللغة والمسمّيات قد لا تتطابق. لكنها تلتقي في روحها ومضامينها ومراميها.

نعم، النموذج الإيراني يصلح كـ «نموذج» عالمي يلهم بقية الشعوب.

فقد برهن عن قوته في أنه أثبت عملياً أنّ الدولة والاجتماع يمكنهما أن يقوما على مرجعية أخلاقية ميتافيزيقية دينية. مع الاحتفاظ بآليات الجمهورية. والانتخابات الفوقية (الولاية) والقاعدية (الانتخابات العامّة). تحقّق العدالة الاجتماعية. ولا تفصل الدين عن السياسة. بل تجعل الدين حامياً للسياسة وألاعيبها، وتجعل السياسة في خدمة دين الأمة وعقيدتها.

حسين العسكري

٢٠٢٦/٦/٢١

نائب رئيس معهد الحزام والطريق في السويد

المصادر:

تعتمد هذه المقالة على بحث أكاديمي قدّمه المؤلف إلى قسم التاريخ الاقتصادي والعلاقات الدولية في جامعة ستوكهولم عام ٢٠٢٤.

الروس-الفايكنغ وعولمة عام ٩٠٠ ميلادية: طريق الفضة من بيركا إلى بغداد.

في تربة السويد ودول البلطيق وروسيا، اكتشف علماء الآثار ايكنغ: عشرات الآلاف من العملات الفضية التي سُكّت في أماكن بعيدة من العالم الإسلامي. وقد ضُرب العديد منها في عهد الخلافة العباسية وامتداداتها الشرقية في فارس وآسيا الوسطى بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين. وتحمل نقوشها العربية أسماء الحكام ودور السكّ وتواريخ الإصدار. ويشير وجودها في اسكندنافيا إلى عالم أوسع بكثير من صورة سفن الإغارة والمستوطنات الساحلية التي تهيمن على التصورات الشائعة عن الفايكنغ.

لم يكن التجار الذين تحركوا في ذلك العالم مجرد اسكندنافيين يبحرون غرباً. فقد ربط الروس-الفايكنغ، الذين نشطوا عبر الممرات النهرية في أوروبا الشرقية وروسيا الحالية (التي استمدت اسمها منهم)، بحر البلطيق بنهر الفولغا وبحر قزوين والبحر الأسود والمناطق التجارية التابعة للخلافات الإسلامية. كانوا ينقلون الفراء والشمع والكهرمان والسيوف والعبيد جنوباً. وفي المقابل، كانوا يعودون بالدراهم الفضية والمنسوجات والخرز والزجاج وسلع أخرى ربطت شمال أوروبا بأسواق امتدت نحو آسيا الوسطى والهند والصين (Bolin, ١٩٣٩؛ Noonan, ١٩٩٢؛ Johansson, ١٩٩٧).

تطرح هذه المقالة سؤالاً حول ما إذا كانت تلك التجارة أكثر من مجرد مجموعة من الطرق المربحة. فهل كانت جزءاً من شكل مبكر ومتعدد المراكز من العولمة بين عامي ٨٠٠ و١١٠٠ ميلادية؟ تكمن أهمية هذا السؤال في أن العولمة غالباً ما تُقدَّم بوصفها قصة حديثة بدأت مع التوسع الأوروبي عبر المحيطات أو مع العصر الصناعي.

إلا أن باحثين مثل إيه. جي. هوبكنز وجانيت أبو لغد جادلوا بأن أنظمة عالمية أقدم ربطت الاقتصادات والثقافات والمؤسسات عبر أوراسيا وأفريقيا قبل ظهور الرأسمالية الحديثة بوقت طويل (Hopkins et al., ٢٠٠٢؛ Abu-Lughod, ١٩٨٩). وربما يكون الروس-الفايكنغ، كما تكشفهم العملات والنصوص العربية واللقى الأثرية، جزءاً من تلك القصة الأوسع.

ما وراء صورة المغير

لطالما صُوِّر عصر الفايكنغ من خلال السفن والحروب والتوسع. لكن قصة الروس-الفايكنغ تكشف واقعاً آخر: التجارة. فقد استقرت مجموعات سويدية حول بحيرة لادوغا (في محيط مدينة سانت بطرسبورغ الحالية) قبل عام ٨٠٠ ميلادية، ثم تحركت نحو نوفغورود وكييف، واستخدمت طرقاً نهرية فتحت لها الوصول إلى البحر الأسود وبحر قزوين. وكانت هذه المجاري المائية شرايين تجارية تربط غابات الشمال بأسواق السهوب، وبالوسطاء الخزر وبلغار الفولغا، وبالموانئ البيزنطية والمدن الإسلامية.

ما الذي تكشفه العملات؟

تكمن أقوى الأدلة على هذا التبادل البعيد المدى في الفضة. فبحلول أواخر القرن العشرين، كانت الدراسات المتخصصة في علم المسكوكات قد سجلت نحو ٩٦ ألفاً وخمسمائة عملة إسلامية في السويد، مع تركز كثيف بشكل خاص في غوتلاند ومنطقة روسلاغن (Johansson, ١٩٩٧).

وقد عززت الاكتشافات اللاحقة وأبحاث القياسات الأثرية العلمية من قوة الأدلة التي تشير إلى أن اقتصاد البلطيق كان مرتبطاً بعمق بتدفقات الفضة الأوراسية، حتى قبل الازدهار الأكثر شهرة الذي شهدته أواخر القرن التاسع والقرن العاشر الميلاديين.

ازدهار تجاري كُتب بالحروف العربية

تُعد النقوش الموجودة على الدراهم مصادر تاريخية مفيدة على نحو استثنائي. فهي تحدد السلطات التي قامت بسك العملات وأماكن سكّها، مما يسمح للمؤرخين بتتبع التحولات في مراكز القوة والتجارة. وقد أصبحت الفضة التي وصلت إلى اسكندنافيا خلال القرن العاشر تأتي بشكل متزايد ليس من بغداد نفسها، بل من الدولة السامانية في آسيا الوسطى. وهذه مسألة مهمة، لأنها تشير إلى أن الثقل الاقتصادي للعالم الإسلامي كان قد انتقل شرقاً مع تفتت السلطة العباسية وظهور سلالات إقليمية جديدة تحولت إلى محركات للنشاط التجاري.

وأظهرت دراسة ماركوس يوهانسون للعملات الإسلامية الموجودة في الكنوز المكتشفة في السويد ودول البلطيق وروسيا أن السامانيين كانوا بارزين بصورة خاصة بين تلك المكتشفات. كما وضع توماس إس. نونان هذه التجارة في إطار اقتصادي أوسع، موضحاً أن تجار الروس والفايكنغ كانوا ينقلون بضائع الشمال إلى الجنوب ويحصلون في المقابل على الدراهم، بينما ساعدت أسواق الخزر وبلغار الفولغا في التوسط بهذا التبادل التجاري (Noonan, ١٩٩٢؛ Johansson, ١٩٩٧).

وقد أكدت أبحاث حديثة أن الفضة المبكرة في عصر الفايكنغ بمنطقة البلطيق كانت غالباً ذات مصدر إسلامي، مما يدل على أن المنطقة كانت أكثر ارتباطاً بالتجارة الأوراسية مما كانت توحي به الإحصاءات القديمة للعملات وحدها.

كما تكشف العملات عن حجم هذه التجارة. فوصولها لم يكن مجرد تدفق عشوائي لأشياء غريبة ونادرة. بل كان جزءاً من منظومة متكاملة تغذي فيها مناجم الفضة ودور السك والأسواق الحضرية وشبكات التجار بعضها بعضاً. وقد أوضحت مايا شاتسميلر أن النمو الاقتصادي في بدايات العصر الإسلامي شمل التعدين والتوسع النقدي والنمو الحضري وظهور مؤسسات خفّضت تكاليف ومخاطر التجارة بعيدة المدى (Shatzmiller, ٢٠١١). ولذلك فإن كنوز الدراهم المكتشفة في الشمال ليست مجرد ظواهر أثرية معزولة، بل هي أجزاء شمالية من عالم نقدي أوسع.

ولم يكن ذلك العالم الواسع خاضعاً لمركز واحد. فقد كانت بغداد مهمة، لكن سمرقند وبخارى ومدن الفولغا والمراكز الخزرية والموانئ البيزنطية والمستوطنات البلطيقية كانت مهمة أيضاً. ولهذا يُعد مصطلح «متعدد المراكز» مفيداً.

فهو يصف نظاماً يتكون من عدة مراكز رئيسية والعديد من الممرات الرابطة بينها، بدلاً من إمبراطورية واحدة تتحكم بأطراف سلبية وخاضعة (Marks, ٢٠٠٤؛ Abu-Lughod, ١٩٨٩).

الشهود العرب على تجار الشمال

تُعد المصادر المكتوبة غير متكافئة من حيث الوفرة، لكنها لا تُقدَّر بثمن. فقد أنتج شمال أوروبا في عصر الفايكنغ كمية كبيرة من المواد الأثرية، لكنه ترك عدداً قليلاً نسبياً من السجلات المكتوبة.

أما العالم الإسلامي فقد أنتج سجلات تاريخية وجغرافية ورحلات ومؤلفات إدارية. ولهذا أصبحت النصوص العربية مصدراً أساسياً لدراسة تجارة الروس–الفايكنغ.

وكان من أشهر هؤلاء الشهود أحمد بن فضلان، الذي التقى بتجار الروس عام ٩٢٢ ميلادية في مدينة بلغار، عاصمة بلغار الفولغا. ويصف تقريره جماعة «الروسية» وهيئتهم وعاداتهم وبضائعهم، وغالباً ما يُقارن بما عُثر عليه من أدلة أثرية في اسكندنافيا. وقد أشار ابن فضلان إلى أن نساء الروس كنّ يرتدين دبابيس دائرية وقلائد معدنية ثمينة حول أعناقهن، وهي أشياء تتوافق بصورة لافتة مع المكتشفات الموجودة في قبور وكنوز عصر الفايكنغ (Lunde & Stone, ٢٠١٢).

ويصف ابن فضلان قطعتين مثيرتين للاهتمام كانت النساء الفايكنغيات يرتدينهما، حيث كتب:

«ترتدي جميع نسائهم على صدورهن دبوساً دائرياً مصنوعاً من الحديد أو الفضة أو النحاس أو الذهب، وذلك بحسب ثروة الزوج ومكانته الإجتماعية. ولكل دبوس حلقة معلَّق فيها سكين، وهي أيضاً مثبتة على الصدر.»

الترجمة الحرفية الاحترافية:

«ويرتدين حول أعناقهن أطواقاً من الذهب والفضة، إذ إن كل رجل، ما إن يجمع عشرة آلاف درهم، حتى يصنع طوقاً لزوجته.» (لونده وستون، ص ٤٦)

أو بصياغة عربية أكثر سلاسة مع الحفاظ على المعنى الأصلي:

«وحول أعناقهن أطواق من الذهب والفضة، فكل رجلٍ ما إن تتجمع لديه عشرة آلاف درهم حتى يصنع لزوجته طوقاً من تلك الأطواق.» (لونده وستون، ص ٤٦)

سؤال بغداد

هل وصل تجار الروس-الفايكنغ بالفعل إلى بغداد؟ إن الإجابة أقل يقيناً مما توحي به بعض الملخصات. فقد وصف ابن خرداذبه، الذي كتب في القرن التاسع الميلادي في كتابه المسالك والممالك، تجار «الروسية» وهم ينقلون جلود القندس والثعالب السوداء

والسيوف من أراضي السلاف عبر الطرق الخاضعة للسيطرة البيزنطية والخزرية. وذكر أنهم، بعد وصولهم إلى بحر قزوين، قد ينقلون بضائعهم على ظهور الجمال من جرجان إلى بغداد.

وتكمن أهمية كلمة «قد» هنا. فعلى خلاف أحمد بن فضلان، لم يكن ابن خرداذبه يروي مشاهدات شخصية. وقد حذّر توماس إس. نونان من أن المصادر الإسلامية المكتوبة كانت تعتمد في كثير من الأحيان على معلومات منقولة عن آخرين، كما كانت تنسخ مواد أقدم وتخلط أحياناً بين الشعوب الشمالية المختلفة. أما ابن الفقيه، الذي كتب نحو عام ٩٠٠ ميلادية، فقد أورد طريقاً مشابهاً، لكنه جعل وجهته مدينة الريّ، الواقعة قرب طهران الحالية، بدلاً من بغداد. ولذلك فإن الأدلة تدعم وصول الروس إلى الأسواق والشبكات التجارية الإسلامية، إلا أن المحطة النهائية الدقيقة لكل رحلة لا تزال موضع بحث وتمحيص.

نظام أسواق لا طريق واحد

من المغري تخيل وجود طريق عظيم واحد يمتد من السويد إلى بغداد. غير أن الأدلة تشير إلى وجود شبكة مترابطة بدلاً من ذلك. فقد كان التجار ينقلون البضائع عبر سلاسل من التبادل التجاري ونقاط الجباية والمدن التجارية. وربطت طرق الفولغا والدنيبر المنتجين في الشمال بالخزر وبلغار الفولغا والبيزنطيين والتجار المسلمين. وكانت البضائع تنتقل بين عدة أطراف قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية. وكانت هذه الشبكة متعددة الأعراق ومتعددة الأديان. فقد وصف الجغرافيون المسلمون التجار الراذانيين اليهود الذين كانوا يتنقلون بين البحر المتوسط والمحيط الهندي والهند والصين، ويتحدثون العربية والفارسية واليونانية والفرنجية والأندلسية واللغات السلافية.

كما وصف ابن خرداذبه طرقاً برية تمر عبر أراضي السلاف والبلغار والخزر وصولاً إلى آسيا الوسطى والصين. وكان الروس ـ الفايكنغ يعملون ضمن عالم تجاري كانت تعمره بالفعل فئات من المترجمين وجباة الضرائب وطرق القوافل والروابط البحرية.

كما تكشف البضائع نفسها عن الفوارق البيئية والاجتماعية بين المناطق المختلفة. فقد كان الشمال يصدّر الفراء والشمع والكهرمان والسيوف، بينما كانت الأسواق الإسلامية وأسواق آسيا الوسطى تزوّدهم بالفضة والخرز والمنسوجات والزجاج، وربما الحرير أيضاً. وتشير قطعة من الحرير الصيني عُثر عليها في قبر من عصر الفايكنغ بمدينة بيركا، والتي ناقشتها أنيكا لارسون، إلى المدى البعيد الذي كانت بعض السلع تقطعه قبل وصولها إلى اسكندنافيا.

ومن أشهر الاكتشافات الأثرية في هذا السياق ما عُثر عليه عام ١٩٥٤ في جزيرة هيلغو التابعة لبلدية إكيرو في ستوكهولم، حيث كُشف عن تمثال برونزي صغير لـ بوذا جالس يعود تاريخه إلى القرن الخامس الميلادي، وأصله من وادي سوات في شمال غرب باكستان. ويُعتقد أن هذا التمثال وصل إلى السويد خلال القرن الثامن الميلادي.

إن مثل هذا التداول لا يعني أن كل شخص ضمن

هذه السلسلة كان يفهم الجغرافيا الكاملة للنظام فالعولمة، حتى في العصر الحديث، تعمل غالباً من خلال معرفة جزئية. لم يكن التاجر في بلغار بحاجة إلى أن يرى الصين بعينيه حتى يؤثر الحرير الصيني أو الفضة القادمة من آسيا الوسطى في أسعار السلع داخل سوق شمالي.

هل كانت هذه عولمة؟

تركّز التعريفات الحديثة للعولمة عادةً على تزايد الترابط عبر الحدود من خلال السلع والخدمات والعمالة والتكنولوجيا والمعلومات والثقافة. ووفقاً لهذا المعيار، لم يكن عالم الفترة بين ٨٠٠ و١١٠٠ ميلادية عالمياً بالمعنى الحديث؛ إذ لم تكن القارتان الأمريكيتان مندمجتين في هذا النظام، كما أن سرعة التبادل وحجمه كانا مختلفين جذرياً عما نعرفه في عالمنا المعاصر. ومع ذلك، كانت كثير من العناصر الأساسية للعولمة موجودة بالفعل عبر أرجاء «العالم القديم».

> "وقد أطلق إيه. جي. هوبكنز وزملاؤه على هذه العمليات المبكرة اسم «العولمة البدائية»، وهي أشكال من الاندماج بعيد المدى قامت على الإمبراطوريات والتجار والشبكات الدينية والمدن والهجرات"

وبهذا المعنى، أصبح العالم الإسلامي بعد القرن السابع الميلادي واحداً من أهم المحركات التاريخية للترابط بين الأقاليم المختلفة. فقد ربط بين البحر المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والهند والمحيط الهندي وأجزاء من الصين. ودخل الروس-الفايكنغ إلى هذا النظام من جهته الشمالية.

وقد وفّر مفهوم دار الإسلام إطاراً قانونياً ونقدياً وثقافياً مشتركاً عبر مساحات شاسعة، حتى مع تفتت السلطة السياسية. وخارج هذا المجال، فيما كان الكُتّاب المسلمون يسمونه دار الحرب، استمرت التجارة والدبلوماسية. وشارك المسلمون واليهود والمسيحيون والسلاف والترك والبيزنطيون والاسكندنافيون جميعاً في مناطق متداخلة من التبادل التجاري. ولم يكن ذلك سوقاً سلمياً موحداً، لكنه كان نظاماً يمتلك قواعد ومؤسسات وتوقعات معروفة.

وتؤكد مايا شاتسميلر أن المؤسسات لعبت دوراً أساسياً؛ فالمعايير النقدية والمكاتب الإدارية والأعراف القانونية وأدوات الائتمان مثل السفتجة والممارسات السوقية أسهمت في خفض تكاليف المعاملات وجعلت التبادل التجاري البعيد أكثر سهولة. وأصبح الدرهم أكثر من مجرد عملة؛ ففي اسكندنافيا، حيث كانت إمدادات الفضة المحلية محدودة، أدى دور السبائك والثروة ووسيلة الدفع وعلامة المكانة الاجتماعية في آن واحد.

ومن الأمثلة على ذلك درهم فضي سُكَّ خلال عامي ٩٠٢–٩٠٣ ميلادية في عهد الدولة السامانية، وتنسبه سجلات متحف التاريخ السويدي إلى إسماعيل بن أحمد الساماني والخليفة

خاتــم من عصر الفايكنج محفور عليه عبارة «اســم الجلالة»، عثر عليه في قبر امرأة دفنت قبل ١٢٠٠ عام في بيركا، على بعد ٢٥ كيلومترا غرب ســتوكهولم. يشكل هذا الخاتم دليلاً فريداً على العلاقة المباشرة بين الفايكنج والخلافة العباسية.

العباسي المكتفي بالله. ويحمل نقشاً عربياً يحدد تاريخ سكّه والسلطة التي أصدرته، مما يسمح بوضعه ضمن سياق تاريخي وجغرافي دقيق.
إن العملة صغيرة الحجم، لكن العالم الكامن وراءها واسع للغاية: مناجم الفضة في آسيا الوسطى، وسلطات سكّ النقود، والقوافل التجارية، والطرق النهرية، والوسطاء التجاريون، والتجار الاسكندنافيون، ثم دفنها في نهاية المطاف داخل تربة الشمال.

المعلومات والورق والانتقال الثقافي

لم تكن التجارة سوى جزء من القصة. فالأفكار والتقنيات والنصوص انتقلت أيضاً. وقد أدى انتشار صناعة الورق من الصين إلى العالم الإسلامي بعد القرن الثامن الميلادي إلى إحداث تحول عميق في الحياة الفكرية. ويرى جوناثان إم. بلوم أن الورق ساهم في توسع استثنائي في مجالات الكتابة الدينية والعلمية والأدبية والإدارية والتجارية.
وقد تناول المؤلف في دراسة أخرى بالتفصيل أهمية انتقال صناعة الورق من الصين إلى العالم الإسلامي ثم إلى أوروبا، وتأثيرها الثوري في تطور الحضارات. بل إن مايا شاتسميلر تقدر أن صناعة الورق كانت توظف نسبة يمكن قياسها من القوى العاملة في الاقتصادات الإسلامية.

وتكتسب هذه الثورة المعلوماتية أهمية خاصة بالنسبة لتاريخ الفايكنغ، لأن العديد من السجلات المكتوبة التي توضح تجارة الشمال كُتبت باللغة العربية. فلولا الجغرافيون والإداريون والرحالة مثل ابن خرداذبه وأحمد بن فضلان، لكانت الفضة الأثرية المكتشفة أقل قدرة على سرد قصتها بوضوح. فقد جعل الورق والبيروقراطية والثقافة الكتابية ذلك النظام الاقتصادي مرئياً للمؤرخين اللاحقين.

كما عبرت التكنولوجيا والثقافة الحدود بطرق أكثر دقة. فقد استوعب العالم الإسلامي وطوّر ونقل معارف مستمدة من التقاليد اليونانية والفارسية والهندية والصينية. ثم دخلت مؤلفات ابن سينا والخوارزمي وابن الهيثم لاحقاً إلى أوروبا اللاتينية وأسهمت في تشكيل الطب والرياضيات والبصريات. كما انتقلت الآلات الموسيقية والأفكار الدينية والزخارف الفنية والممارسات الإدارية عبر الطرق التجارية والدبلوماسية.
ومن منظور اسكندنافيا، لم يكن هذا يعني تحولاً ثقافياً شاملاً بفعل العالم الإسلامي، بل يعني وجود اتصال وتفاعل: سلع وأشياء وعملات ومعرفة بأسواق بعيدة وآثار لبضائع فاخرة ربطت نخب الشمال باقتصاد أوراسي واسع. والأدلة

المتوافرة متفرقة ومحدودة، لكنها كافية لزعزعة أي تصور ضيق لعصر الفايكنغ بوصفه ظاهرة أوروبية خالصة.

مشكلة السردية الأوروبية المركز

إن الجدل حول العولمة المبكرة يطرح تحدياً أيضاً أمام بعض السرديات الأوروبية التقليدية. فقد اشتهر المؤرخ الفرنسي هنري بيرين بطرحه القائل إن التوسع الإسلامي حوّل البحر المتوسط إلى حاجز وأسهم في عزل أوروبا الغربية. لكن ستور بولين خالف هذا الرأي، معتبراً أن التوسع الإسلامي يمكن أن يحفز التجارة أيضاً، بما في ذلك تدفقات الفضة الشمالية التي وصلت إلى السويد.

وتدعم أدلة الدراهم الحدس العام الذي طرحه بولين؛ فالتوسع الإسلامي لم يغلق العوالم فحسب، بل فتح عوالم جديدة أيضاً.

وقد وضعت جانيت أبو لغد في عملها المؤثر نظاماً عالمياً متعدد المراكز خلال الفترة الممتدة بين ١٢٥٠ و١٣٥٠ ميلادية، حيث ارتبطت عدة مراكز إقليمية عبر التجارة بدلاً من وجود مركز أوروبي واحد مهيمن. لكن بالنسبة لمسألة الروس-الفايكنغ، يبدو هذا التاريخ متأخراً. فبحلول القرن الثالث عشر كانت تدفقات الفضة الشمالية التي ربطت اسكندنافيا بالشرق الإسلامي قد تراجعت بالفعل. وتشير الأدلة الخاصة بالفترة بين ٨٠٠ و١١٠٠ ميلادية إلى أن شكلاً أقدم من الاندماج متعدد المراكز كان قائماً بالفعل. ولذلك يرى المؤلف أن طرح أبو لغد، رغم دقته الكبيرة، جاء متأخراً زمنياً بأكثر من قرنين. كما يرى أن الإمبراطورية المغولية لم تسهم في توسيع هذا النظام بقدر ما أسهمت عملياً في نهايته.

خاتمة متحفظة

إذن، هل كانت تجارة الروس-الفايكنغ بعيدة المدى جزءاً من عولمة متعددة المراكز بين عامي ٨٠٠ و١١٠٠ ميلادية؟

الإجابة هي نعم، إذا فُهمت العولمة ضمن سياقها التاريخي لا من خلال إسقاط المفاهيم الحديثة عليها. فهي لم تكن العولمة الحديثة، ولم تُنشئ اقتصاداً عالمياً موحداً أو وسائل اتصال فورية. لكنها ربطت بالفعل مناطق متباعدة من خلال النقود والسلع والمؤسسات والمعلومات المكتوبة والجماعات الدينية والتكنولوجيا والتبادل الثقافي.

وقد شارك الروس-الفايكنغ في هذا النظام بوصفهم ناقلين ووسطاء ومستفيدين منه. فقد ربطت طرقهم المستوطنات الاسكندنافية بعوالم الفولغا وبحر قزوين، وزودت بضائعهم الأسواق الإسلامية وأسواق آسيا الوسطى، كما أعادت الفضة المستوردة تشكيل مفاهيم الثروة والمكانة الاجتماعية في الشمال.

ولهذا فإن الكنوز النقدية المكتشفة في غوتلاند وروسلاغن ليست مجرد آثار فايكنغية، بل تمثل أدلة على وجود اقتصاد أوراسي مبكر.

وربما يكون الدرس الأهم منهجياً. فلكي نفهم هذه المرحلة التاريخية، ينبغي للمؤرخين أن يقرأوا عبر المناطق واللغات المختلفة: علم الآثار الاسكندنافي، والجغرافيا العربية، وتاريخ فارس وآسيا الوسطى، والدبلوماسية البيزنطية، والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، والصلات الصينية. كما يجب أخذ آراء وأبحاث العلماء والخبراء من جميع هذه المناطق بعين الاعتبار. فالنظر إلى عصر الفايكنغ من خلال عدسة أوروبية فقط يجعله أصغر بكثير مما كان عليه في الواقع

وتشير رحلتها إلى أنه بين عامي ٨٠٠ و١١٠٠ ميلادية كان الروس-الفايكنغ جزءاً من عالم مترابط ومتعدد المراكز، عالم لا يزال جزء من تاريخه مدفوناً في باطن الأرض، بينما حُفظ جزء آخر منه في النصوص التي دوّنها أولئك الذين شاهدوا الغرباء القادمين من أقاصي الشمال.

عثر عليها في الدول الإسكندنافية بأكثر من ٨٥ ألف قطعة

Gain Theory

٢٠٢٦/٧/٣

المصادر:

Iraq Just Crippled America is Entire War Strategy

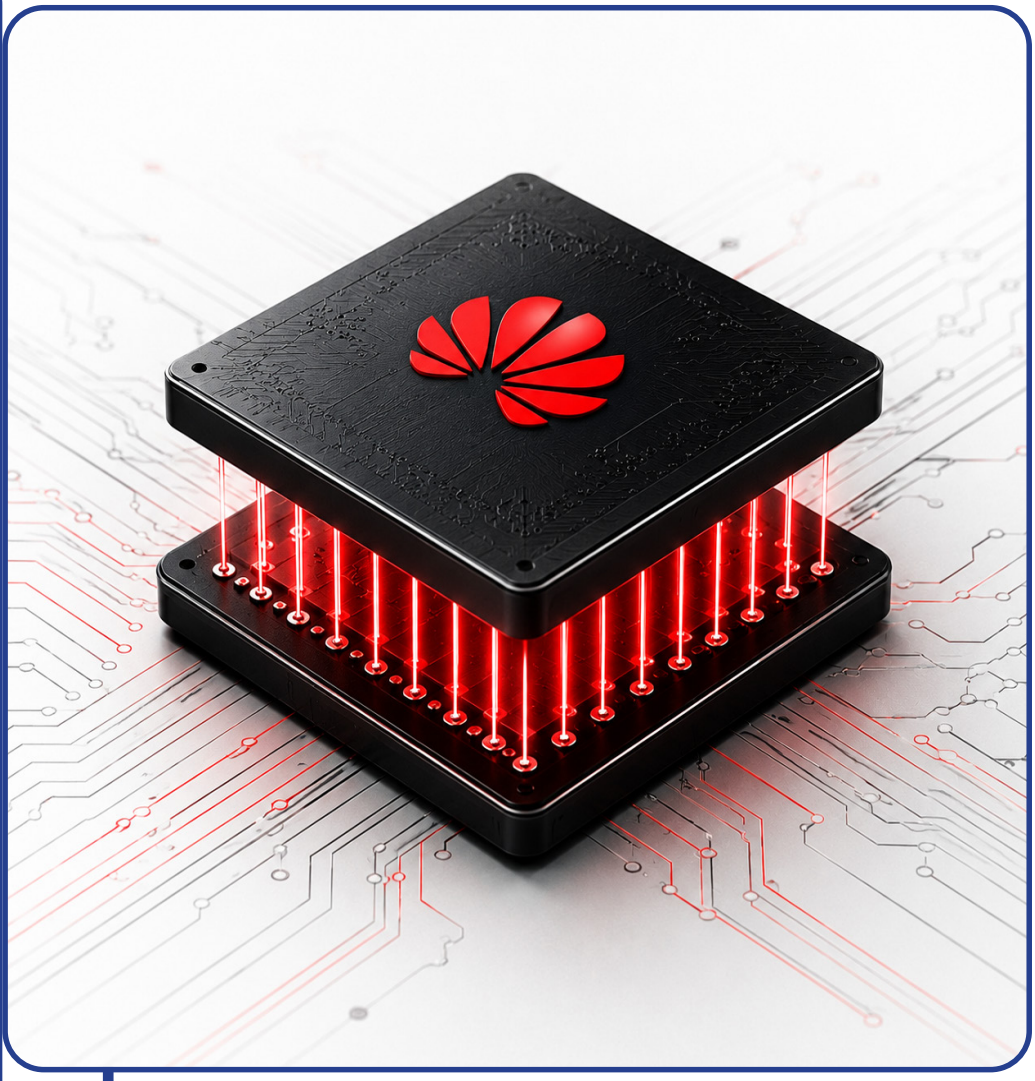

صنعت الصين رقائق، قال الجميع إنها مستحيلة

لقد نجحت الصين للتو في إنجاز شيء قال عالم أشباه الموصلات بأكمله إنه لا يمكن القيام به.

ليس في هذا العقد. وليس من دون أكثر آلات صناعة الرقائق تطورًا على هذا الكوكب. وبالتأكيد ليس من قِبل شركة مُنعت منذ سنوات من شراء تلك الآلات.

ومع ذلك، ها نحن هنا.

أعلنت شركة هواوي، عملاق التكنولوجيا الصيني الذي حاولت الولايات المتحدة عمليًا تجميده وإقصاءه من سلسلة توريد الرقائق العالمية، للتو عن طريقة جديدة لبناء المعالجات. وإذا كانت الأرقام التي تعرضها حقيقية، فهي تتحدث عن مطابقة أداء رقائق ينافس ما يمكن أن تقدمه دقة اثنين نانومتر.

من دون الآلة التي تجعل تصنيع رقائق اثنين نانومتر ممكنًا. ومن دون تقنية EUV. ومن دون ASML ومن دون أي من الأدوات التي تعتمد عليها بقية الصناعة.

يبدو هذا الادعاء مستحيلًا. وهو كذلك إلى حد ما.

لكن هذا هو الجزء الذي يجعله مثيرًا للاهتمام فعلًا. فالفكرة التي تقف وراءه لا تتعلق بتصغير الترانزستورات على الإطلاق. بل تتعلق بفعل شيء لم يحاول أحد في صناعة الرقائق السائدة تنفيذه بجدية بهذا الحجم من قبل.

وبمجرد أن تفهم ما هو هذا الشيء فعليًا، سترى لماذا يراقب المهندسون حول العالم الأمر باهتمام شديد.

سيفصّل هذا المقال الأمر كله بلغة بسيطة. من دون مصطلحات معقدة. ومن دون رسوم توضيحية مربكة. فقط القصة الحقيقية لما أعلنته هواوي، ولماذا يهم، وما الذي سيعنيه إذا تمكنت فعلًا من تحقيقه.

أولًا: من قانون مور إلى الحصار التقني لهواوي

القاعدة التي حكمت العالم لنحو ستين عامًا: قامت صناعة التكنولوجيا بأكملها على فكرة واحدة: اجعل الأشياء أصغر، وسيتحسن كل شيء آخر.

الترانزستورات الأصغر تعني رقائق أسرع. والرقائق الأسرع تعني حواسيب أفضل. والحواسيب الأفضل تعني كل شيء أفضل.

كان لهذه الفكرة اسم: قانون مور. وقد نجحت بصورة جيدة جدًا ولفترة طويلة جدًا، إلى درجة أن العالم كله افترض ببساطة أنها ستستمر إلى الأبد.

كل عامين تقريبًا، كان المهندسون يجدون طريقة لتصغير الترانزستورات مرة أخرى، ويحشرون ضعف عددها داخل الرقاقة، فيقفز الأداء. وتنخفض التكلفة، وتتكرر الدورة.

إنها بصراحة واحدة من أكثر سلاسل الإنجازات إثارة للإعجاب في تاريخ الهندسة البشرية.

انتقلنا من آلاف الترانزستورات داخل الرقاقة في سبعينيات القرن الماضي، إلى مليارات بحلول العقد الأول من الألفية، وصولًا إلى مئات المليارات اليوم.

تتمتع الرقاقة الموجودة داخل هاتف ذكي حديث بقدرة معالجة أكبر من الحواسيب العملاقة التي كانت تملأ غرفًا كاملة قبل بضعة عقود فقط.

لكن هذا هو الجزء الذي لا يضعونه في الشرائح التسويقية: تلك السلسلة بدأت تتباطأ.

أصبحت المكاسب أصغر. والقفزات التي كانت تحدث كل عامين أصبحت الآن تستغرق ثلاثة أو أربعة أعوام. كما أصبحت تكلفة البقاء على ذلك المنحنى تكاد لا تُصدق.

تبلغ تكلفة بناء مصنع جديد للرقائق المتقدمة اليوم

من دون الآلة التي تجعل تصنيع رقائق اثنين نانومتر ممكناً.

ومن دون تقنية EUV.

ومن دون ASML

ومن دون أي من الأدوات التي تعتمد عليها بقية الصناعة.

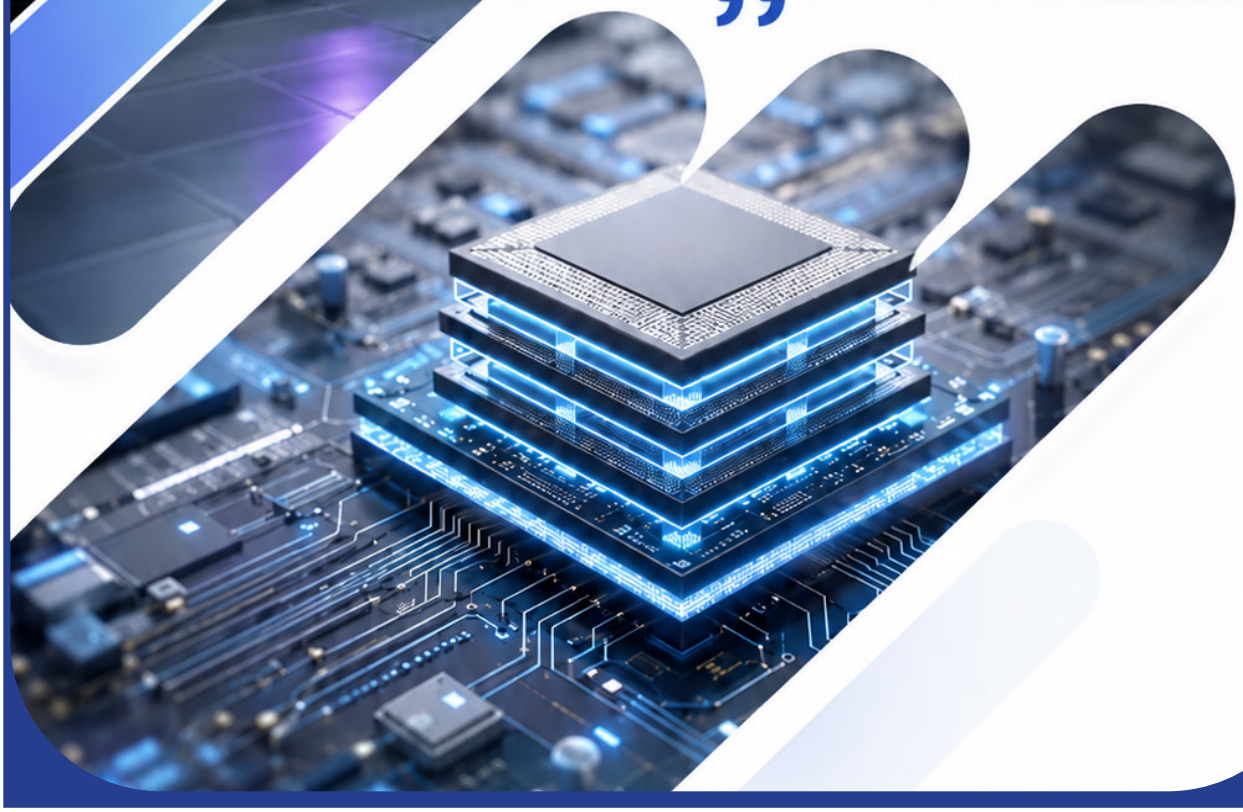

نحو عشرين مليار دولار. ويمكن أن تبلغ تكلفة جيل واحد من تصميمات الترانزستورات الجديدة مليار دولار لمجرد التطوير، قبل أن تصنع رقاقة واحدة.

تسعى شركة TSMC التايوانية، التي تصنع الرقائق لشركات آبل وإنفيديا وكل شركة أخرى تقريبًا، إلى تحقيق تحسن في المساحة يبلغ نحو ستة في المئة فقط في جيلها التالي.

ستة في المئة.

كان ذلك الرقم في السابق مكوّنًا من خانتين. وكان يبلغ خمسين في المئة أو أكثر.

لقد انتهت المكاسب السهلة، وأصبحت المكاسب الصعبة أكثر صعوبة.

لكن بالنسبة إلى هواوي، لا تكمن المشكلة فقط في أن التقدم يتباطأ. فمشكلتها أكثر تحديدًا بكثير. وهي تعود إلى قرار اتُّخذ في واشنطن.

الآلة التي لا تستطيع شراءها: في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فرضت الحكومة الأميركية قيودًا واسعة على أنواع التكنولوجيا التي يمكن للشركات بيعها إلى هواوي، واستمرت القيود في التشدد. وبحلول عام ٢٠٢٢، أصبحت هواوي محرومة فعليًا

من أكثر معدات صناعة الرقائق تطورًا في العالم.

وأهم قطعة من تلك المعدات هي آلة تُسمى نظام الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية القصوى، أو EUV.

تصنعها شركة هولندية تُسمى ASML، ولا يوجد عمليًا شيء آخر مماثل لها على وجه الأرض.

تستخدم هذه الآلة شعاع ليزر لقصف قطرات صغيرة جدًا من القصدير بطاقة تكفي لتكوين بلازما تنتج ضوءًا من الأشعة فوق البنفسجية القصوى.

ثم ينعكس ذلك الضوء عبر سلسلة من المرايا الدقيقة إلى درجة أن ذرة واحدة فقط من التلوث يمكن أن تفسدها.

وتستخدم الآلة ذلك الضوء لطباعة أنماط الدوائر على السيليكون بحجم بالغ الصغر، بحيث لا يمكنك رؤيتها باستخدام مجهر عادي.

وبالطبع كلفة الآلات عالية جداً.

ويبلغ وزنها تقريبًا وزن طائرتين تجاريتين.

وهي السبب الذي يجعل شركتي TSMC وسامسونغ قادرتين اليوم على بناء رقائق بدقة ثلاثة نانومتر واثنين نانومتر.

لا تستطيع هواوي شراء واحدة منها.

ولا تستطيع شركة SMIC، وهي شركة تصنيع الرقائق الصينية التي تصنع رقائق هواوي، شراء واحدة منها أيضًا.

إذًا، ماذا تفعل عندما تُحرم من أهم أداة في صناعتك؟ تصبح مبدعًا.

كانت SMIC تقوم بشيء مثير للإعجاب فعلًا باستخدام تكنولوجيا أقدم.

فهي تستخدم آلات تُسمى أنظمة الطباعة الحجرية DUV، التي تستخدم نوعًا أقل قوة من الضوء لطباعة أنماط الرقائق.

لم تُصمم تقنية DUV قط لصناعة رقائق صغيرة بقدر الرقائق التي تنتجها SMIC الآن.

ولتجاوز ذلك، تستخدم الشركة تقنية تُسمى تعدد الأنماط، حيث تقوم، بدلًا من طباعة نمط صغير جدًا في خطوة واحدة، بتقسيمه إلى عدة خطوات أبسط، تُطبع كل واحدة منها بصورة منفصلة ثم تُجمع معًا.

يشبه الأمر رسم صورة شديدة التفصيل عبر وضع لون واحد في كل مرة، بدلًا من وضع الألوان كلها دفعة واحدة.

ومن خلال الإصرار الهندسي الهائل، تمكنت SMIC

مـن دفع تقنية تعدد الأنماط باسـتخدام DUV إلى ما هو أبعد بكثير مما اعتقد معظم الخبراء أنه ممكن.
وتمكنـت من الوصول إلى ما يُعد تقريبًا عملية مكافئة لدقة سبعة نانومتر.
وهذا إنجاز مثير للإعجاب فعلًا.
لكن كل خطوة إضافية في العملية تزيد التكلفة، وتزيد التعقيد، وتضيف المزيد من الفرص لحدوث خطأ ما.
وهنـاك حد أقصى للمدى الذي يمكنك الاسـتمرار في دفع هذا الأسلوب إليه.
كانت هواوي تعرف ذلك.
لذلك بدأ مهندسوها بطرح سؤال مختلف:

«ماذا لو لم يكن حجم الترانزسـتور هو الوسيلة الوحيدة لجعل الرقائق أفضل؟»

ثانيًا: «توسّـع تاو» وتكديس الرقائق بدلًا من تصغير الترانزستورات

الاختناق الحقيقي الذي لا يتحدث عنه أحد: هناك شيء فاجأني عندما عرفته للمرة الأولى.
لا تكون الحواسيب الحديثة محدودة في الغالب بسرعة تبديل الترانزسـتورات لحالتها. بل أصبحت محدودة بصـورة متزايـدة بالوقت الذي تسـتغرقه المعلومات للانتقال من جزء من الرقاقة إلى جزء آخر.
فكر في ذلك للحظة.
لـم يعد الجـزء المتعلـق بالتفكير هو عنـق الزجاجة الحقيقي. بـل أصبح الجزء المتعلـق بنقل المعلومات هو عنق الزجاجة.
تقـول هواوي إنه في أنظمة الحوسـبة الحديثة، يمكن أن يُسـتهلك أكثر مـن ٨٠٪ ثمن الطاقـة لمجرد نقل البيانات، وليس للقيام بأي عملية حسابية فعلية.
٨٠٪، هذا ليس خطأ مطبعيًا.
فالرقاقـة تنفـق معظـم طاقتهـا في أداء دور سـاعي الرسائل، وليس في إجراء العمليات الحسابية.
ولفهم السـبب، عليـك أن تفكر في الشـكل الذي تبدو عليه الرقاقة فعليًا من الداخل.
تخيّـل مدينـة. مدينة صغيـرة جدًا جـدًا، تضم مئات المليـارات مـن العمـال الصغار المحشـورين داخل مساحة أصغر من ظفر إصبعك.
هؤلاء العمال هم الترانزسـتورات. وهم الذين ينفذون العمليات الحسابية الفعلية.
لكنهم متصلون بشبكة من الطرق المعدنية الصغيرة، وهي في الحقيقة أسـلاك، تمتد عبر أكثر من عشرين طبقة داخل الرقاقة.
وفـي كل مـرة تنتقل فيهـا المعلومات عبـر أحد تلك الأسلاك، يوجد عاملان يبطئانها.
أولًا، يقاوم السلك تدفق الإشارات الكهربائية، بطريقة تشبه إبطاء الأنبوب الضيق لتدفق المياه.
ثانيًـا، يعمل السـلك قليلًا مثل بطاريـة صغيرة يجب شحنها ثم تفريغها في كل مرة تمر فيها إشارة.
يسمي المهندسون هذا «تأخيرRC»
وكلما كان السـلك أطول، أصبحت هاتان الظاهرتان أسوأ.
وهذا في الواقع هو السـبب الرئيسـي وراء عدم تغير سـرعات السـاعة في معالـج حاسـوبك إلا قليلًا جدًا خلال نحو خمسة عشر عامًا.
فنحن لسنا محدودين بالسرعة التي يمكن أن تعمل بها الترانزسـتورات. بل محدودون بالسـرعة التي يمكن أن تنتقل بها الإشارات بينها.

وهنا تأتي الفكرة التي تغير كل شيء.

«إذا كانت المشكلة هي المسافة، فماذا لو استطعت ببساطة جعل المسافات أقصر؟»

ليس من خلال تصغير الترانزستورات، بل من خلال إعادة ترتيب مواقعها بالنسبة إلى بعضها بعضًا.
ماذا لو قمت، بدلًا من نشـر الرقاقة بصورة مسـطحة مثل مدينة مبنية على سهل، بتكديس أجزاء منها فوق بعضها بعضًا مثل ناطحة سحاب؟

طـيّ الرقاقة إلى نصفيـن: هذا هو جوهـر ما أعلنته هواوي.

وتسميه «توسّع تاو».

ويأتي الاسم من فكرة أنهم يحسّنون الأداء وفقًا للزمن، وتحديدًا الزمن الذي تستغرقه الإشارات للانتقال عبر الرقاقة.

ومن السهل جدًا في الواقع تصور هذا المفهوم.

١- خـذ ورقة مغطاة بالنـص. الكلمات الموجودة في أعلى اليسـار بعيدة عن الكلمات الموجودة في أسـفل اليمين.

٢- والآن، اطـوِ الورقـة إلى نصفيـن. الكلمات التي كانـت تفصل بينها سـنتيمترات أصبحت الآن بجانب بعضها مباشرة، ولا يفصل بينها سوى سُمك الورقة.

تريد هواوي أن تفعل ذلك باستخدام رقاقة.

خـذ معالجًا يكون عادةً موضوعًا بصورة مسـطحة، وقسّـم الدوائر المنطقية، ثم اطـوِ نصفًا فوق النصف الآخر. الأشـياء التي كانت ترسل الإشارات عبر عدة مليمترات من السـيليكون المسـطح، لـن يكون عليها الآن سـوى إرسالها عموديًا عبر جزء ضئيل جدًا من تلك المسافة.

تتحـول المليمـترات إلى ميكرونـات. وتنكمش الرحلة بمعامل يبلغ ألفًا.

وعندمـا تنكمـش الرحلـة، ينكمـش كذلـك التأخير، والطاقة، والحـرارة الناتجة عـن كل حركة البيانات تلك.

فـي نتائجهـا الأوليـة، أعلنـت هـواوي عـن كثافة ترانزسـتورات تبلغ مئتيـن وثمانيـة وثلاثين مليون ترانزسـتور لكل مليمتـر مربع باسـتخدام هذا النهج المطوي.

وهـذا يعني دوائـر منطقيـة أكثر بنحـو ٥٥٪ داخل المساحة نفسها، مقارنةً بتصميمها المسطح.

وتدّعي الشـركة أنه وفق خريطة طريق تمتد إلى نحو عـام ألفين وواحد وثلاثين، يمكن لهـذا النهج أن يقدّم أداءً مكافئًـا لمـا تتوقعه من رقاقة بدقـة واحد فاصلة

أربعــة نانومتر، وكل ذلك من دون الحاجة مطلقًا إلى الطباعة الحجرية بالأشــعة فوق البنفســجية القصوى EUV.

والآن، قبل أن تشــعر بحماســة كبيرة، هناك أمر مهم جــدًا يجب فهمه بشــأن ادعــاء الواحد فاصلــة أربعة نانومتر.

وهو أمر أخطأت فيه الكثير من العناوين المتعلقة بهذه القصة.

عندمــا تتحــدث شــركات الرقائــق اليوم عــن أرقام النانومتر، فإن تلك الأرقام أصبحت أقرب إلى ملصق تسويقي منها إلى قياس مادي.

فدقة اثنين نانومتر لا تعني أن عرض الترانزستورات يبلغ حرفيًا اثنين نانومتر.

فالرقم هو اختصار لمستوى معين من الأداء والكثافة.

مــا تقوله هواوي ليس إنها اخترعــت نوعًا جديدًا من الترانزســتورات يبلــغ حجمــه واحدًا فاصلــة أربعة نانومتر.

بل تقــول إنه من خــلال تكديس طبقتين مــن رقائقها الحاليــة فــوق بعضهما، يمكنها وضع عــدد كافٍ من الترانزستورات داخل مساحة معينة لمنافسة ما يمكن أن تفعلــه رقاقة توصف بأنها بدقة واحد فاصلة أربعة نانومتر.

ولا يــزال ذلك مثيرًا للإعجاب، لكنه نوع مختلف من الإعجاب.

فتكديــس عمليتي تصنيــع ناضجتين لا ينشــئ عملية تصنيع جديدة.

وهــو أقــرب إلى حيلة على مســتوى النظــام منه إلى اختراق على مستوى الترانزستور.

أمــا الاختــراق الحقيقي، إذا تمكنوا فعــلًا من تحقيقه، فهو شيء آخر تمامًا.

الرقم الذي جعل المهندسين يشعرون بالتوتر: عندما عرضت هــواوي خطتها، لفــت رقم محــدد انتباه كل مهندس أشباه موصلات رآه.ليس واحدًا فاصلة أربعة نانومتر،الرقم الآخر، واحد فاصلة خمسة ميكرون.

هذه هي مســافة الربط التي تستهدفها هواوي لتوصيل طبقات الرقائق المكدسة، وهذا هو سبب أهمية الأمر.

عندما تكدّس رقاقتين فوق بعضهما، يجب أن تتواصل هاتان الطبقتان باستمرار، مليارات المرات في الثانية.

والوصــلات بينهما عبارة عن نقاط نحاســية صغيرة ترتبط مباشرة من طبقة إلى أخرى.

وكلما كانت تلك النقاط أصغر وأكثر تقاربًا، استطعت وضع عدد أكبر مــن الوصلات، وتمكنت المعلومات من الانتقال بين الطبقات بسرعة أكبر.

تُسمى المسافة بين نقاط التوصيل تلك «مسافة الربط».

واليــوم، يبلغ أفضل ما هو متاح في العالم نحو تســعة ميكرونات.

وهذا ما تســتخدمه شــركة AMD في تكديس ذاكرة 3D V-Cache.

وتعمــل شــركتا TSMC وإنتل ضمن النطاق نفســه تقريبًا.

أما هواوي فتتحدث عن واحد فاصلة خمسة ميكرون.

وهذا أصغر بست مرات من أفضل ما هو متاح حاليًا.

أي عدد وصلات أكبر بست مرات لكل وحدة مساحة.

وهذا هو ما يجعل هذا الادعاء لافتًا إلى هذا الحد.

فالانتقال من تسعة ميكرونات إلى واحد فاصلة خمسة ميكرون ليس خطوة صغيرة.

إنــه يتطلب معــدات جديدة، ومواد جديــدة، وعمليات جديــدة، وطرقًــا جديدة لاختبــار ما إذا كانــت عملية الربط قد نجحت فعلًا.

إنه النــوع من القفزات التي تســتغرق الصناعة عادةً عقدًا كاملًا لتحقيقها، عبر خطوة صغيرة تلو الأخرى.

«إذا حققــت هواوي مســافة ربط تبلــغ واحدًا فاصلة خمســة ميكرون، فســيكون ذلك إنجازًا عالميًا يحدث للمرة الأولى فعلًا».

وإذا نجحت هواوي في ذلك، فسيتغير الحساب المتعلق

بكل شيء.

فمع وجود عدد كافٍ من الوصلات بين الطبقات، تتوقف الرقيقتان المكدستان عن التصرف كرقاقتين منفصلتين، وتبدآن بالتصرف كمعالج واحد موحد وشديد الكثافة، ويختفي الحد الفاصل بينهما من ناحية الأداء.

هذه هي الرؤية، لكن بعد ذلك تصطدم بجدار، جدار ساخن.

ثالثًا: تحديات الحرارة والتكلفة ومستقبل سباق الرقائق

المشكلة التي قد توقف كل شيء: هذا هو الجزء من القصة الذي تظهر فيه الفيزياء وتفسد الحفلة.

تعمل رقائق الذاكرة بدرجات حرارة منخفضة. فهي تجلس بهدوء نسبي وتحتفظ بالبيانات فقط.

أما رقائق المنطق فلا تفعل ذلك.

فرقائق المنطق تبدّل حالاتها مليارات المرات في الثانية، وكل عملية تبديل تولّد قدرًا ضئيلًا من الحرارة.

وزّع ذلك على مئات المليارات من الترانزستورات التي تعمل بأقصى سرعة، وستحصل على رقاقة تصبح شديدة السخونة بسرعة كبيرة جدًا.

في الوقت الحالي، تتسرب تلك الحرارة في معظمها من أعلى الرقاقة وأسفلها، عبر موزّع للحرارة، إلى نظام تبريد.

وفي مركز البيانات، يمكن أن يكون نظام التبريد هذا هائلًا.

أنابيب سوائل، ومراوح عملاقة، ومبانٍ كاملة مصممة حول نقل الحرارة بعيدًا عن المعالجات.

وفي تلك البيئة، يمكن التعامل مع رقاقة ساخنة.

لكن الهدف الأول لهواوي من هذه التكنولوجيا ليس رقاقة لمركز بيانات.

بل هو معالج Kirin، أي رقاقة لهاتف ذكي.

هاتفك لا يحتوي على مراوح، ولا تبريد سائل، ولا مساحة لأي من ذلك.

لديه قطعة رقيقة من المعدن، وربما صفيحة صغيرة من الغرافيت لنقل الحرارة.

كما أنه موجود في يدك، لذلك لا يمكنه حتى أن يصبح شديد السخونة، وإلا فسوف يؤذيك.

وعندما تكدّس رقاقة منطقية ساخنة فوق رقاقة منطقية ساخنة أخرى، لا تجد الحرارة الصادرة من الطبقة السفلية طريقًا سهلًا للخروج.

فالطبقة العليا موجودة مباشرة فوقها، وتحاصرها.

لقد بنيت، في جوهر الأمر، شطيرة حرارية صغيرة، والحشوة مشتعلة.

وهذا ليس تحديًا هندسيًا صغيرًا.

إنه فعلًا أحد أصعب المشكلات في العالم المادي حاليًا.

تستكشف بعض فرق البحث مواد تنقل الحرارة بصورة أفضل، أو قنوات دقيقة مبنية داخل السيليكون نفسه، تحمل سائل التبريد مباشرة عبر طبقات الرقاقة.

لكن لم يثبت نجاح أي من تلك الحلول حتى الآن على نطاق الإنتاج الضخم.

إن امتلاك هواوي حلًا موثوقًا لمشكلة الحرارة هو السؤال الذي سيحدد ما إذا كان «توسّع تاو» خريطة طريق حقيقية، أم مجرد عرض يبدو مثيرًا للإعجاب بدرجة كبيرة.

فإذا حلت المشكلة، تبدو خريطة الطريق استثنائية.

وإذا لم تحلها، فستصطدم فكرة تكديس الدوائر المنطقية بسقف قبل أن تصل إلى إمكاناتها.

وهذا ليس انتقادًا.

بل هو ببساطة الوصف الصادق للوضع الحالي.

«الإعلان حقيقي، والتحديات الهندسية حقيقية. والنتيجة مجهولة فعلًا».

مـا الذي يعنيه هـذا فعلًا؟ دعونا نبتعـد قليلًا ونطرح السؤال الأكبر.

حتى إذا نجح كل شـيء، فما الذي يغيره «توسّع تاو» فعلًا؟

كان قانـون مـور مميزًا لأنـه جعل الرقائـق أفضل وأرخص في الوقت نفسه.

فـي كل جيل، كنت تحصل على أداء أكبر، وتدفع أقل لكل ترانزستور.

وهذا مزيج يكاد يكون سحريًا.

وهـو مـا وضع الحواسـيب في كل جيـب على وجه الأرض.

أما «توسّع تاو» فلا يفعل ذلك.

فتكديس الرقائق أكثر تكلفة من عدم تكديسها.

أنـت تحتاج إلـى تصنيع أكثر دقـة، وخطوات أكثر، واختبارات أكثر.

وعملية الربط عند واحد فاصلة خمسة ميكرون ستكون أكثر تكلفة من عملية الربط عند تسعة ميكرونات.

إذًا، ما تفعله هو مقايضة التكلفة بالأداء. تحصل على قدرة أكبر ضمن المسـاحة نفسـها، لكنك تدفع أكثر مقابلها.

ولا يزال ذلك ذا قيمة.

ففـي عالـم تباطأ فيـه التصغير التقليـدي، يصبح أي مسار يؤدي إلى أداء أكبر مهمًا.

لكنـه نـوع مختلف من التقدم عن ذلـك الذي اعتمدت عليه الصناعة طوال ستين عامًا.

والأمر الآخر الجدير بالملاحظة هو أن هواوي ليست وحدها في التفكير في الرقائق بهذه الطريقة.

فشـركة AMD تكدّس الذاكرة فوق الدوائر المنطقية بالفعل داخل معالجاتها.

وتكـدّس الذاكـرة ذات النطاق التـرددي العالي اثنتي عشرة شريحة ذاكرة فوق بعضها بعضًا.

ولـدى كل من إنتـل وTSMC خرائط طريق خاصة بهما للتغليف ثلاثي الأبعاد.

وفي أعمـاق المختبـرات البحثية، يبني المهندسـون ترانزسـتورات تتكـدس عموديًا فـوق بعضها بعضًا على المستوى الذري.

كانت الصناعة تتحرك بالفعل في هذا الاتجاه.

ومـا تفعلـه هواوي هـو دفع هـذا الاتجاه بقـوة أكبر وبسرعة أعلى من أي جهة أخرى.

ويرجـع ذلـك جزئيًـا إلـى الضـرورة، وجزئيًا إلى امتلاكها المواهب الهندسية اللازمة للمحاولة.

وإذا حققـت مسـافة ربط تبلـغ واحدًا فاصلة خمسـة ميكرون، فسـيكون ذلـك إنجازًا عالميًـا يحدث للمرة الأولى فعلًا.

مشكلة الحرارة حقيقية، لكنها ليست مستحيلة.

وأرقـام الكثافـة التـي تعرضهـا الشـركة بالفعل من التطبيقات الأولية ليست مزيفة.

لكنها ليسـت الشـيء نفسـه الذي يعني امتلاك عملية تصنيع حقيقية بدقة واحد فاصلة أربعة نانومتر.

إنها شيء مختلف.

شـيء يقع ضمن فئة لا نملك حتى الآن اسمًا واضحًا لها.

وربما تكون الطريقة الأكثر صدقًا لوصف الأمر هي الآتية:

«وجدت هواوي بابًا في جدار افترض الجميع أنه صلب».

أمـا ما إذا كان هذا البـاب يقود إلى المكان الذي تعتقد أنـه يقود إليه، فهذا ما سنكتشـفه خلال الأعوام القليلة المقبلة.

ماذا سـيأتي بعـد ذلك؟ تضع خريطـة طريق هواوي التحقيـق الكامل لـ«توسّـع تاو» عند نحـو عام ألفين وواحد وثلاثين.

أي بعد خمسة أعوام.

ويمكن لأشياء كثيرة أن تتغير خلال خمسة أعوام في هذه الصناعة.

أما ما ينبغي مراقبتـه على المدى القريب، فهو ما إذا كانت SMIC تستطيع فعلًا تصنيع الرقائق المترابطة على نطاق واسع وبمعدلات إنتاج جيدة.

ومعدل الإنتاج يعني عدد الرقائق التي تصنعها وتعمل فعليًا بصورة صحيحة.

وفي التصنيع المتقدم، يكون الوصول إلى معدل إنتاج جيد أصعب في كثير من الأحيان من الوصول إلى تصميم جيد.

فالرقاقـة التي تعمـل بصورة رائعة داخـل المختبر، لكنها تفشل في ٦٠٪ من الحالات أثناء الإنتاج، ليست منتجًا.

وقصة الحرارة هي الأمر الآخر الذي ينبغي متابعته.

وكلمـا ظهـرت تفاصيـل إضافية عـن الطريقة التي تخطـط بها هواوي للتعامل مع الحـرارة داخل رقاقة Kirin مكدسة، سيكون ذلك أوضح مؤشر على ما

إذا كان هذا التفكير جاهزًا فعلًا للإنتاج، أم أنه لا يزال مجرد خريطة طريق طموحة.

ثم هناك السـؤال الأوسـع المتعلق بما سـيحدث لبقية الصناعة إذا نجح هذا الأمر.

فإذا أصبـح الربط عند واحد فاصلة خمسـة ميكرون حقيقيًا وقابلًا للتصنيع، فسـترغب شركات أخرى فيه أيضًا.

وستسرّع TSMC وإنتل برامجهما الخاصة بالتغليف ثلاثي الأبعاد.

لن ينتهي السباق.
بل سينتقل فقط إلى ساحة جديدة.

وهذا هو الشـيء الجميل والمثير للجنون في هندسـة أشباه الموصلات.

في كل مرة يقول فيها شخص إن الأمر لا يمكن فعله، يذهب شخص آخر ويفعل نسخة منه.

ليـس دائمًـا بالطريقة التي تخيلها المشـككون، وليس دائمًا ضمن الجدول الزمني الذي وُعد به،

لكن ذلك يحدث في النهاية.

«إعـلان هواوي ليس دليلًا على أنها قد فازت بالفعل. بل هو دليل على أنها تشارك في اللعبة. وفي لعبة بهذه الأهمية، فإن كونك لاعبًا جادًا ليس أمرًا هينًا».

هذه هي القصة الكاملة لما أعلنته هواوي، ولماذا يولي عالم أشباه الموصلات اهتمامًا له.

هل تؤمن بأن هواوي تستطيع فعلًا حل مشكلة الحرارة وجعل هذه التقنية تعمل داخل هاتف ذكي حقيقي؟